م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 360/ 2021

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

تحية طيبة، أرسل لسيادتكم:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 360/ 2021

الأحد 07 تشرين الثاني، 07 November 2021

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية.

أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

M E A K –Weekly Economic Report No. 360 /2021

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Alkafry

My Greetings to all of you,

I am sending you:

MAK Weekly Economic Report No. 360/2021

History of economic thought

Sunday 07 November 2021

For the full report, click the link: here

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web.

I put it at the disposal of academics, economists, decision-makers and followers, to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible.

Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 360/ 2021

الأحد 07 تشرين الثاني، 07 November 2021

Contents

أولاً – الاقتصاد العالمي: 5
1 – تهديد الصين المرعب للغرب: منشأة صواريخ هيبرسونيك لإطلاق صواريخ بسرعة 23000 ميل في الساعة..... 5
2 – بدأ المستثمرون في رؤية مكاسب في الأسواق الناشئة 9
3 – من أين تحصل العائلة المالكة في بريطانيا على أموالها؟....17
4 – الدولار يبلغ أعلى مستوى في 4 أشهر مقابل اليورو.....20
5 – توقعات بان تؤدي التوافقات داخل أوبك+ لصعود الأسعار ..22
6 – أنفق البنتاغون 14 تريليون دولار بعد 11 سبتمبر. ما يصل إلى نصفها ذهب إلى مقاولي الدفاع الذين يسعون للربح.....24
ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية: 26
7 – Iceland misses out on Europe's first female–majority parliament after recount.....26
8 – Five Lessons Evergrande Taught Us About The Chinese Economy.....28
9 – Five Lessons Evergrande Taught Us About The Chinese Economy.....33
10 – Managing Partner Al Yam International Commercial Brokers in Dubai.....37
• Yasmina Azhari..... 37
ثالثاً – الاقتصادات العربية:.....40

11 – 10ملايين عراقي تحت خط الفقر ودعوات لإعلان "حال طوارئ إنسانية" 40
12 – مخاوف من ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في العراق 46
13 – حجم الديون الخارجية يهدد تونس بالإفلاس 50
14 – كم بلغت ديون العراق وما مصير الورقة الإصلاحية؟..... 54
15 – العراق يخطط لمراجعة عقود الشركات النفطية 58
16 – مصر . منظومة الفاتورة الإلكترونيّة كنز الضّرائب للحكومة 62
17 – السّودان... التّضخم السّنوي يسجّل تراجعاً لأول مرة منذ بداية المرحلة الانتقاليّة 65
18 – إنطلاق مشروع جديد لاستثمار الغاز المشتعل في حقلين جنوب العراق 66
رابعاً – الاقتصاد السوري: 69
19 – التضخم من على منصة جمعية العلوم الاقتصادية وصل لأكثر من 800 بالمئة مع تراجع في النمو وارتفاع للبطالة..... 69
20 – برعاية من بنك سورية الدولي الإسلامي انطلاق أعمال معرض "إكسبو تك حلب" 73
21 – قمة سورية روسية في موسكو بين الرئيسين الأسد وبوتين . 76
22 – أبو صلاح يسأل الحكومة 78
23 – قرارات فصلت لمصلحة بعض التجار لا الصناعي! 80
24 – ليلة سقوط "الفيس بوك".. الاقتصاد الخفي في سورية تأثر 84
25 – "أثر المضاعف" 86

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 360/ 2021

الأحد 07 تشرين الثاني، 07 November 2021

أولاً – الاقتصاد العالمي:

1 - تهديد الصين المرعب للغرب: منشأة صواريخ هيبرسونيك HYPERSONIC لإطلاق صواريخ بسرعة 23000 ميل في الساعة

سيباستيان كيتلي – 2021/08/24

تم إنشاء أقوى نفق للرياح في العالم في الصين ، مع القدرة على الوصول إلى سرعات تصل إلى 23000 ميل في الساعة. تضع منشأة JF–22 الرائدة في منطقة Huairou ببكين الصين في صدارة المنافسة في مجال الأبحاث التقنية التي تفوق سرعتها سرعة الصوت. وفقًا لهان جيلاي ، الباحث في الأكاديمية الصينية للعلوم ، فإن المنشأة تمنح الصين تقدماً على الغرب لمدة 20 إلى 30 عاماً.

تدخل كل من الولايات المتحدة وروسيا في خضم سباق لتطوير صواريخ تفوق سرعتها سرعة الصوت قادرة على نشر رؤوس حربية بدقة بالغة.

يمكن لأسلحة الدمار الشامل المدمرة أن تطير إلى الفضاء بسرعة تفوق سرعة الصوت عدة مرات قبل أن تمطر الموت والدمار على أهدافها.

انضمت الصين إلى السباق بأحدث منشآتها في نفق الرياح، حيث طورت القدرة على اختبار الطائرات من حافة نزيف الأبحاث التي تفوق سرعتها سرعة الصوت.

وفقًا للتقارير الواردة في South China Morning Post ، يمكن للمنشأة زيادة سرعة الرياح بما يصل إلى 30 ضعف سرعة الصوت.

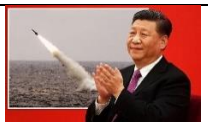

الرئيس شي جين بينغ وإطلاق صاروخ © GETTY

نفق الرياح في بكين © CHINA SOUTH MORNING POSTChina's JF-22

لوضع ذلك في المنظور الصحيح ، لم تصل كونكورد إلا إلى سرعات تبلغ حوالي 2 ماخ أو 1350 ميلاً في الساعة في رحلة عبر المحيط الأطلسي من لندن إلى نيويورك.

يستخدم نفق الرياح الصيني الانفجارات الكيميائية لإنتاج تيار من الرياح عالية السرعة ، بدلاً من الضواغط الميكانيكية.

يولد التيار ، بدوره ، موجات صدمات قوية وضغوط مماثلة للأطراف التي تعاني منها الصواريخ وغيرها من الأسلحة عالية السرعة.

قارن البروفيسور هان الطيران في مثل هذه الظروف بالسباحة في الوحل.

عندما تصل الطائرات إلى سرعات تفوق سرعة الصوت ، يمكن أن تصل درجة حرارة أسطحها إلى 10000 درجة مئوية (18032 فهرنهايت).

في مثل هذه درجات الحرارة ، تبدأ الروابط التي تربط جزيئات الهواء معًا في الانهيار.

قال البروفيسور هان: "هذا الهواء لم يعد هو الهواء الذي نتنفسه.

"السيارة الطائرة التي ندرسها مثل السباحة في الوحل."

يوجد حاليًا أكبر نفق للرياح في العالم في ماونتن فيو ، كاليفورنيا.

ومع ذلك ، فإن هذا المرفق غير قادر على محاكاة سرعات الرياح فوق الصوتية.

بدلاً من ذلك ، توجد أقوى منشأة بحثية في أمريكا خارج بوفالو ، نيويورك.

تُعرف المنشأة باسم أنفاق الصدمة الوطنية الكبيرة للطاقة (LENS) وتستخدمها وكالة ناسا لاختبار تصميمات الصواريخ والمركبات الفضائية.

وفقًا للبروفيسور هان ، فإن المنشأة الجديدة في الصين تنتج طاقة حوالي 15 جيجاوات – حوالي 70 في المائة من أكبر سد لتوليد الطاقة الكهرومائية في العالم ، سد الخوانق الثلاثة في مقاطعة سيتشوان.

زعم المسؤولون الصينيون أن المنشأة الجديدة ليست مخصصة لاختبار الأسلحة.

رسم بياني للقوة العسكرية EXPRESSChina ©

سائح صيني يشاهدون رأسًا نوويًا GETTY ©

وبدلاً من ذلك ، قال جيانغ تسونغ لين ، رئيس المشروع ، لتلفزيون الصين المركزي أن نفق الرياح JF-22 سيركز على "نظام الطائرات الفضائية" في البلاد.

عززت الصين عملياتها في المدار الأرضي المنخفض وما بعده ، مع إطلاق محطة فضائية مأهولة بالطاقم تم إطلاقها مؤخرًا وبعثات إلى القمر والمريخ. لكن البلاد كانت تتبع أيضًا تقنية من الدرجة الأسرع من الصوت لبعض الوقت الآن.

في عام 2018 ، حذر مايك جريفين ، وكيل وزارة الدفاع الأمريكية للأبحاث والهندسة ، من أن الصين أجرت بالفعل 20 مرة اختبارات تفوق سرعة الصوت مقارنة بالولايات المتحدة في العقد الماضي.

وتسعى روسيا أيضًا إلى تطوير التكنولوجيا ، حيث يعتبر الكرملين الأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت "أولوية."

قال الرئيس فلاديمير بوتين العام الماضي: "أثناء تطوير نظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية ، أراد الأمريكيون زعزعة هذا الاستقرار الاستراتيجي والتوازن معتقدين أنهم إذا أنشأوا مظلة دفاع صاروخي ، فلن يتمكن الطرف الآخر من الرد بشكل كاف إذا يستخدمون الأسلحة النووية.

"ومع ذلك ، بعد تطوير هذه الأنظمة الحديثة ، بما في ذلك تلك التي تتجنب بسهولة أي نظام باليستي مضاد للصواريخ ، نحافظ على هذا الاستقرار الاستراتيجي والتوازن الاستراتيجي.

"إنه ضروري ليس فقط بالنسبة لنا ، ولكن أيضًا للأمن العالمي."

يمكن أن يساعد تطوير الصواريخ الأسرع من الصوت ، على سبيل المثال ، في تقليل وقت وتكلفة السفر إلى الفضاء.

يمكن للطائرات الأسرع من الصوت أيضًا أن تقلل بشكل كبير من الوقت الذي تقضيه في الرحلات الجوية العابرة للقارات.

تعمل ناسا حاليًا على تقنية تجريبية يمكن أن تحدث ثورة في الطيران الأسرع من الصوت باستخدام طائرة" X59 الهادئة."

China's terrifying threat to West: HYPERSONIC missile facility to launch 23,000mph rockets (msn.com)

2 - بدأ المستثمرون في رؤية مكاسب في الأسواق الناشئة

الصورة: بلومبرج

المؤلف Hubert Kozieł 24/08/2021

مؤشر البورصة MSCI للأسواق الناشئة هو مؤشر مضلل للغاية هذا العام. لأنه لا يعكس حقيقة وجود مكاسب قوية في العديد من البورصات. توقعات المحللين أكثر تفاؤلا:

بعد عقد من الأزمة العالمية 2008–2009 يمكن اعتبار هذا المؤشر "خاسرًا" بالنسبة للأسواق الناشئة ، حيث ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بنسبة 8٪ فقط خلال هذا العقد ، بينما ارتفع المؤشر MSCI للأسواق المتقدمة بنسبة تزيد عن 100٪. و يبدو أن أداء الأسواق الناشئة كان ضعيفاً بعد أزمة فيروس كورونا ، حيث انخفضت الأسواق الناشئة MSCI بنحو 5٪ منذ بداية عام 2021 ، بينما ارتفع مؤشر MSCI العالمي بنسبة 18٪. وهو

أدنى مستوى منذ عام 2004. ومع ذلك ، فإن العديد من مؤشرات الأسواق الناشئة تعمل بشكل جيد جداً هذا العام ، وبعضها تجاوز الأرقام القياسية، والتوقعات لمؤشرات الأسهم في الأسواق الناشئة أصبحت أكثر تفاؤلا.

معدلات العائد الذي حققته مؤشرات الأسهم:

توضح معدلات العائد الذي حققته مؤشرات الأسهم في جميع أنحاء العالم، أنه من بين المؤشرات التي اكتسبت بقوة منذ بداية العام ، تهيمن المؤشرات من الأسواق الناشئة والأسواق الحدودية. في المراكز العشرة الأولى، المؤشر الوحيد من الأسواق المتقدمة هو ATX النمساوي (نمو بنسبة 29٪) ، ومع ذلك ، تهيمن عليه الشركات ذات التعرض الكبير للاقتصادات الناشئة في منطقتنا . البولندي WIG، مع زيادة بنسبة 20٪ ، ينمو بوتيرة أسرع من مؤشر S&P 500 الأمريكي (18٪) أو مؤشر DAX الألماني (15.5٪) ، ومؤشر Sensex الهندي (16٪) أكثر من مؤشر Nikkei الياباني 225 (0.2٪ .(.. (يرجع السبب في ضعف أداء MSCI للأسواق الناشئة مقارنة بالعديد من الأسواق الناشئة إلى انخفاض الأسهم الصينية ، التي تقترب من ثلث وزنها. عاد مؤشر شنغهاي المركب الصيني إلى مستواه في بداية العام، وانخفض مؤشر Hang Seng ، المؤشر الرئيسي لبورصة هونغ كونغ ، بنحو 8٪ منذ بداية يناير. كما كان مؤشر BIST التركي 100 ومؤشر Bovespaالبرازيلي سلبيًا بعض الشيء منذ بداية العام. هذا كافٍ للحفاظ على أداء MSCI للأسواق الناشئة ضعيفًا.

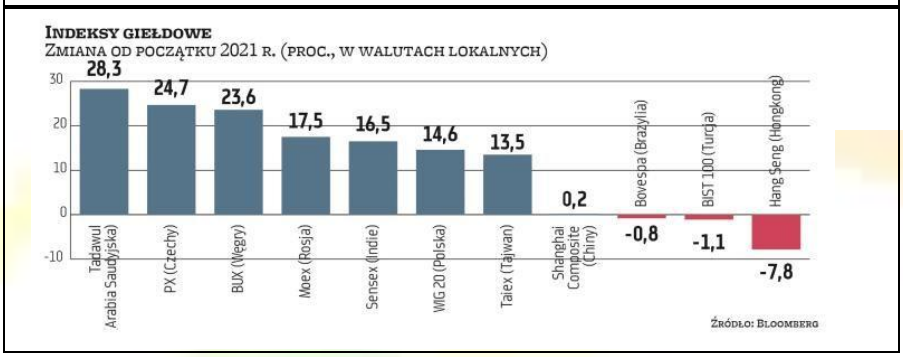

الصورة: جي جي باركيت

في غضون ذلك ، هناك زيادة في اهتمام المستثمرين ببعض الأسواق الناشئة. من الواضح أن تدفق رأس المال إلى أسواق الأسهم الناشئة في أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط قد تسارع بشكل واضح منذ مارس وهو الأكبر منذ 2014 مقارنة بأسواق السندات، وفقًا لبيانات بنك أوف أمريكا. وقال جوري جيريك الخبير الاستراتيجي في بنك أوف أميركا: "نتوقع أن يستمر هذا الاتجاه نظرًا لعوامل الاقتصاد الكلي الداعمة وعوامل التقييم". ويشير إلى أن المستفيد الأكبر من تدفق رأس المال حتى الآن كان قطاع الطاقة (الذي يدعم الأسهم الروسية بقوة بشكل خاص) ، لكن الصناعات الأخرى بدأت في جذب المستثمرين أيضًا.

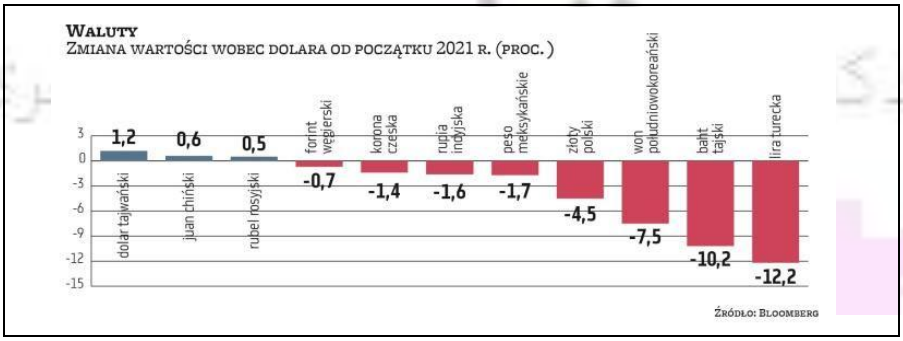

الصورة: جي جي باركيت

بينما اكتسبت مؤشرات الأسهم من العديد من الأسواق الناشئة صلابة هذا العام ، ارتفعت قيمة عملات قليلة في هذه الفئة مقابل الدولار. المجموعة الصغيرة من أولئك الذين اكتسبوا من بداية يناير إلى العملة الأمريكية ضمت، من بين أمور أخرى: الدولار التايواني واليوان الصيني والروبل الروسي. من ناحية أخرى ، فقد الزلوتي البولندي 4.5 في المائة.

حان وقت الإحياء

الصورة: جي جي باركيت

محللو بنك جولدمان ساكس متفائلون أيضاً بشأن الأسواق الناشئة. وقال قيصر معاصري ، المحلل الاستراتيجي في جولدمان ساكس: "بشكل عام ، يمكننا أن نرى أن التعافي من الوباء لم يتم تسعيره بعد في الأسواق". ويشير إلى الأصول من البرازيل والمكسيك وروسيا باعتبارها جذابة بشكل خاص.

يجب أن تكون أصول الأسواق الناشئة مدعومة بشكل جيد من خلال الانتعاش الاقتصادي العالمي المقترن بارتفاع أسعار السلع الأساسية. تعتبر التقييمات المنخفضة نسبيًا في العديد من الأسواق عاملاً إيجابيًا أيضًا.

"نظراً للمكانة التي تحتلها العديد من شركات الأسواق الناشئة في سلاسل التوريد العالمية ، فإن الزيادة في الإنفاق الرأسمالي حول العالم تعد بشكل عام إشارة جيدة جدًا للأسواق الناشئة. وهذا ينطبق بشكل خاص على أسهم الشركات الحساسة للنمو الاقتصادي والشركات المستفيدة من ارتفاع أسعار السلع وتلك التي تنتج السلع بدلاً من الخدمات "، يكتب محللو لازارد.

من ناحية أخرى ، يرى خبراء فرانكلين تمبلتون محرك النمو في الأسواق الناشئة في صناعة التكنولوجيا. لذا تبدو بعض أسواق شرق آسيا جذابة. – كوريا الجنوبية وتايوان تعاملتا بشكل جيد نسبيًا مع الوباء ، وأصبحت أسواقهما التي تهيمن عليها التكنولوجيا جذابة للاستثمار خلال الأزمة ، كما يقول أندرو نيس ، مدير الصندوق في فرانكلين تمبلتون.

التفكير في البورصات الآسيوية. لقد طغت النجاحات في مكافحة الوباء للحظة على الحملة التنظيمية التي يتم تشديدها

انتعشت أسواق الأسهم الآسيوية يوم الاثنين. أغلق مؤشر شنغهاي المركب الصيني عند 1.45٪. إيجابي ، وارتفع مؤشر هانغ سنغ ، المؤشر الرئيسي لبورصة هونغ كونغ ، بنسبة 1.05 في المائة) .الأهم من ذلك ،

دخل Hang Seng الأسبوع الماضي في السوق الهابطة ، حيث انخفض بأكثر من 20٪ من ذروة هذا العام .(الأسهم التكنولوجية ، على وجه الخصوص ، كانت تكسب بشكل كبير . زادت الأوراق المالية لقلق Tencent بنسبة 3 في المائة تقريبًا. 5.7 في المائة ارتفعت اسعار اسهم هونج كونج للمبادلات والمقاصة المشغل لبورصة هونج كونج. حدثت الزيادات على الرغم من حقيقة أن السلطات الصينية واصلت حملتها لتشديد اللوائح ، والتي تؤثر في المقام الأول على شركات التكنولوجيا. ومع ذلك ، تلقى المستثمرون بشكل جيد تقارير السلطات التي تفيد بعدم وجود إصابات جديدة بـ Covid-19 في البلاد.

-في حين أن تشديد اللوائح وضعف البيانات الاقتصادية في الصين قد ساهم في عمليات البيع المكثفة الأسبوع الماضي ، كانت هذه العوامل متوقعة وقد تؤدي إلى تحفيز أكبر للاقتصاد. وفي الوقت نفسه ، فإن وضع Covid-19يتحسن في المنطقة ، كما يقول ميكسو داس ، استراتيجي جي بي مورجان تشيس.

لم يكن المستثمرون خائفين من أن المنظم الصيني بدأ في النظر إلى الشركات التي تنظم العروض العامة. وفقًا لتقارير من موقع Shanghai Securities Newsعلى الويب ، فقد منع 42 عرضًا للأسهم التي كان من المقرر إجراؤها في بورصتي شنغهاي وشنتشن. من بين الاكتتابات الأولية التي يغطيها الحصار ، كان هناك ، من بين أمور أخرى عرض BYD لإنتاج المعالجات الدقيقة. تم فرض حظر الاكتتاب العام فيما يتعلق بالتحقيق ضد شركة الوساطة الصينية Dragon Securities ، و Carea Assets Zhongxingcai Guanghua Certified Public وAppraisal

Accountantsوشركة المحاماة .Tian Yuan لا يعرف بالضبط ما الذي يعنيه هذا التحقيق. أعلنت لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية يوم الجمعة في مؤتمر عملها أنها "ستسيطر بشدة على دخول السوق" وأعلنت عن مكافحة أكثر صرامة لانتهاكات اللوائح المالية.

وفي الوقت نفسه ، أعضاء الحزب الشيوعي الصيني من مدينة هانغتشو، التي هي مقر ، من بين أمور أخرى ، من مجموعة علي بابا ، دعتهم خدمات مكافحة الفساد الصينية إلى "حل جميع تضارب المصالح المحتمل" بينهم وعائلاتهم. قد يكون هذا نذير هجوم آخر على علي بابا. هونج كونج

استجابة

كونراد ريكزكو ، محلل في DM BOŚ :

أعتقد أن توقعات الأسواق الناشئة (EM) لا تزال متفائلة. بالطبع ، ينتظر المستثمرون العالميون تناقصا محتملاً من بنك الاحتياطي الفيدرالي ، لكنني لا أعتقد أن هذه الخطوات الأولى لتقليص شراء الأصول أو رفع أسعار الفائدة المحلية من قبل البنوك المركزية في الأسواق الناشئة قد يؤدي إلى نوع من الانهيار. في الماضي ، لم تولد بداية تشديد السياسة النقدية معنويات سلبية تجاه هذه الأسواق ، ولكن فقط نهاية الدورة. هذا يرجع إلى علم النفس ، لأنه عندما يبدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنوك الأخرى في تشديد سياساتهم ، فإنهم يفعلون ذلك في الأوقات الجيدة. بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن تكون بيئة معدلات الفائدة المرتفعة بالحد الأدنى مواتية للأسواق الناشئة المرتبطة بشركات القيمة. بطبيعة الحال ، فإن الخطر من حيث الأسواق الناشئة هو الصين. الشركات من هذا البلد في سوق هبوطية وهي حامل في MSCI Emerging Markets. كل أسبوع هناك صناعات مستهدفة للتنظيم وتضر

بالأسواق ، لكنها ستستمر حتى نقطة معينة. في النهاية ، ستصبح التقييمات جذابة للمستثمرين. بولندا مسؤولة عن حصة صغيرة في MSCI Emerging Markets، لكنني أعتقد أن بورصتنا قد تعمل بشكل جيد.

لدينا عدد من شركات السلع الأساسية التي تعمل بشكل جيد وقطاع مالي يجب أن يستفيد نظريًا من بيئة أسعار الفائدة المرتفعة. دوس باتريك بايكا ، المحلل ، DI Xelion نحن حذرون بشأن الأسواق الناشئة خلال ستة أشهر. على الرغم من عمليات البيع الكبيرة التي تعرضت لها مجموعة كبيرة من الشركات الصينية ، نعتقد أنه من السابق لأوانه التفكير بشكل إيجابي في هذا السوق. لا يوجد حتى الآن أي أساس للقول بأن إجراءات السلطات الصينية في المجالات التنظيمية قد اكتملت. على العكس من ذلك ، تم الإعلان في الأيام الأخيرة عن خطة خمسية تدعو إلى تنظيم جزء كبير من الاقتصاد. يتعلق الأمر بشكل أساسي بشركات التكنولوجيا المتعلقة بالأمن القومي أو التي تتمتع بمكانة احتكارية. المستوى العام لهذه الوثيقة مرتفع نسبياً ، لكن هذا لا يؤدي إلا إلى زيادة حالة عدم اليقين لدى المستثمرين. كجزء من الأسواق الناشئة ، نحن نفضل وسط وشرق أوروبا مع روسيا والهند ، وهي الأقل اعتمادًا على الصين في منطقة آسيا. قد تكون القوة الأخيرة للأسواق مثل تركيا وأمريكا اللاتينية ، في رأينا ، مؤقتة في مواجهة الوضع الاقتصادي والوبائي غير المؤكد في هذه البلدان. على الرغم من أن العطلة الصيفية جلبت انخفاضًا في نشاط المستثمرين في بورصة WSE ، إلا أننا لا نرى أي أسباب للتساؤل عن السيناريو الإيجابي على المدى المتوسط والطويل لبورصة الأوراق المالية لدينا ، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة

الحجم. نعتقد أن بولندا قد تكون بديلاً جيدًا للأسواق الناشئة في فترة الستة أشهر الحالية. دوس

https://www.parkiet.com/Analizy/308249990-Inwestorzy-zaczynaja-dostrzegac-zyski-na-rynkach-wschodzacych.html?smclient=a323d7c2-c5e6-11e6-bc0c-002590e45e04&smconv=543174bc-ca5b-450b-952c-2081b3e11120&smlid=7&utm_source=salesmanago&utm_medium=mailing&utm_campaign=Parkiet_newsletter_codzienny

3 - من أين تحصل العائلة المالكة في بريطانيا على أموالها؟

السبت 21 أغسطس 2021 اندبندنت عربية

الأمير هاري وزوجته ميغان ماركل (غيتي)

تمويل النظام الملكي يتم من خلال مزيج من الهبات الحكومية والأصول الخاصة

قال الأمير هاري خلال مقابلته الأخيرة مع أوبرا وينفري برفقة زوجته ميغان ماركل: "كل ما أردته كان المال الكافي للحصول على الأمن والحفاظ على سلامة عائلتي".

وخلال المقابلة كُشف عن سبب ترك دوق ودوقة ساسكس الحياة الملكية في بريطانيا.

ويمول الأمير هاري وزوجته حياتهما من خلال صفقات إعلامية كبيرة من بينها إنتاج مدونة صوتية لـSpotify، وهي خدمة بث صوتي، وأفلام وثائقية لمنصة "نتفليكس"، بحسب تقرير لصحيفة "ذي إيكونوميست".

وذكرت صحيفة "التايمز" العام الماضي أن الثروة الخاصة للملكة إليزابيث تبلغ 350 مليون جنيه إسترليني (486 مليون دولار)، لكن

إجمالي أصول العائلة المالكة يساوي عدة أضعاف ذلك. فمن أين تحصل العائلة المالكة البريطانية على أموالها؟

وبصفتها رئيسة للدولة، تملك الملكة من الناحية الفنية ملكية التاج، وهي مجموعة من الأراضي والأصول التي تشمل مضمار سباق أسكوت، وهو جزء كبير من وسط لندن ونصف الشاطئ الأمامي (الأرض الساحلية الواقعة بين علامتي المد المرتفع والمنخفض) في إنجلترا، ويلز وإيرلندا الشمالية. لكن ملكية التاج تدار بشكل مستقل، وتذهب أرباحها– 345 مليون جنيه إسترليني العام الماضي– إلى الحكومة.

المنحة السيادية

ثم تُعاد بعض هذه الأموال إلى الأسرة المالكة، بموجب ما كان يُطلق عليه "القائمة المدنية"، وكانت بقيمة 13.7 مليون جنيه إسترليني في عام 2011، واستخدم معظمها لدفع رواتب الموظفين. إضافة إلى ذلك، تلقى النظام الملكي أيضاً "منحاً للمساعدة" لتغطية السفر والاتصالات وصيانة القصور. في عام 2011، بلغت قيمتها 18.4 مليون جنيه إسترليني (6 ملايين جنيه إسترليني للسفر، 11.9 مليون جنيه إسترليني للممتلكات، و500 ألف جنيه إسترليني للاتصالات). ولكن في عام 2012، استُبدل هذا التمويل بدفعة واحدة وهي "المنحة السيادية" التي ارتفعت قيمتها بسرعة لا سيما في عام 2016 لتغطية تكلفة تجديد قصر باكنغهام، الذي استمر لعقد من الزمان. وتم تحديد المنحة السيادية بنسبة 25 في المئة من الأرباح السنوية لعقار التاج (ستعود إلى 15 في المئة في عام 2027)، ودفعت في العام الماضي 82.4 مليون جنيه إسترليني.

علاوة على ذلك، تحصل الأسرة على الدخل من دوقيتي لانكستر وكورنوال، الذي ورثته الملكة والأمير تشارلز كوريث للملكة، على التوالي.

تتكون هذه العقارات الخاصة من الأراضي والممتلكات والأصول المالية. في عام 2017، تبين أن دوقية لانكستر استثمرت الملايين في صندوق جزر كايمان.

في العام الماضي، بلغت قيمة أصول الدوقات مجتمعة 1.6 مليار جنيه إسترليني، وحققت أرباحاً سنوية بنحو 47 مليون جنيه إسترليني في ما بينها. تدفع هذه الأموال للنفقات الخاصة للعائلة المالكة، على الرغم من أن الأمير تشارلز يتوسل للتخفيف من ذلك فهو يعطي جزءاً من حصته للأعمال الخيرية ويدفع ضريبة الدخل. أخيراً، على الرغم من أن العديد من القصور التي يعيش فيها أفراد العائلة المالكة يتم الاحتفاظ بها نيابة عن الدولة، وبالتالي لا يمكن بيعها، فإن لديهم ممتلكات خاصة أخرى أيضاً. وورثت الملكة، على سبيل المثال، ملكيتين ريفيتين، بالمورال في اسكتلندا وساندرينغهام في نورفولك، من والدها جورج السادس.

وتم دفع تكاليف حياة دوق ودوقة ساسكس كأفراد من العائلة المالكة جزئياً من خلال المنحة السيادية. كما أنفق الأمير تشارلز 5.6 مليون جنيه إسترليني في العام المنتهي في مارس (آذار) 2020 لتمويلهما، وتركت الأميرة ديانا الجزء الأكبر من ممتلكاتها، التي تبلغ قيمتها نحو 13 مليون جنيه إسترليني بعد الضرائب، لنجليها. وأخبر الأمير هاري أوبرا وينفري أنه من دون هذه الأموال من والدته، لم يكن الزوجان قادرين على الانتقال إلى الولايات المتحدة.

هذا المزيج من الدخل الممول من القطاع الخاص والحكومة يفسر ثروة العائلة المالكة، لكنه لا يفعل الكثير للإجابة على الأسئلة الشائكة حول قيمة الملكية.

وسيشير الملكيون إلى أنه قبل جائحة كوفيد –19 على الأقل، توافد السياح المحبون للتاج إلى بريطانيا، على الرغم من استحالة تحديد الفائدة الدقيقة. وتدفع الملكة ضريبة الدخل، وحتى ضريبة المجلس على قصر باكنغهام، على الرغم من أنها ليست ملزمة بذلك. من خلال مغادرة العائلة المالكة، يأمل هاري وميغان تجنب مثل هذا التدقيق. لكن الثمن سيكون دخلاً أقل أماناً بالتأكيد، وربما أقل سخاء أيضاً.

https://www.independentarabia.com/node/252341/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D8%9F

4 - الدولار يبلغ أعلى مستوى في 4 أشهر مقابل اليورو

نشر في : أغسطس 11, 2021

بلغ الدولار أعلى مستوى في أربعة أشهر مقابل العملة الأوروبية الموحدة اليوم الثلاثاء . بعدما عززت بيانات الوظائف الأمريكية القوية التوقعات بأن يبدأ مجلس الاحتياطي الاتحادي تقليص برنامجه الضخم لمشتريات الأصول.

وقال محللون إن الدولار قد يلقى دعما من ارتفاع عائدات السندات الأمريكية إذ يضعف احتمال تقليص مجلس الاحتياطي التحفيز أسعار السندات.

وذكرت وزارة العمل الأمريكية في مسح شهري الاثنين أن الوظائف الجديدة، وهي مؤشر للطلب على العمالة، سجلت مستوى قياسيا مرتفعا في يونيو حزيران بينما زاد التوظيف.

جاء ذلك عقب تقرير الوظائف في القطاعات غير الزراعية الأمريكية الصادر يوم الجمعة والذي أظهر زيادة الوظائف بواقع 943 ألفا في يوليو تموز أعلى من توقعات اقتصاديين في استطلاع اجرته رويترز عند 870 ألفا.

وصعد مؤشر الدولار يومي الجمعة والاثنين وبلغ أعلى مستوى في 18 يوما عند 93.02 في التعاملات في آسيا اليوم.

وبحلول الساعة 0850 بتوقيت جرينتش، استقر عند 93.035.

ونزل اليورو لأقل مستوى مقابل العملة الأمريكية في أربعة أشهر مسجلا 1.1726 دولار.

وهبط الفرنك السويسري والين الياباني 0.1 بالمئة مقابل الدولار الأمريكي مع تراجع الطلب على عملات الملاذ الآمن.

وتضرر الدولار الأسترالي، الذي يُعتبر مؤشرا للإقبال على المخاطر. من انخفاض أسعار السلع الأولية وتمديد العزل العام في البلاد.

وبحلول الساعة 0751 بتوقيت جرينتش، ارتفع 0.1 بالمئة إلى 0.7334 دولار. بعد أن أمضى الثلاثة أسابيع الأخيرة عند مستويات لم يسجلها منذ ديسمبر كانون الأول 2020.

وهبط الدولار النيوزيلندي 0.1 بالمئة إلى 0.69805 دولار.

وفي العملات المشفرة، يجري تداول بتكوين عند نحو 45 ألفا و634 دولارا، بانخفاض 1.4 بالمئة خلال الجلسة. بعد أن بلغت أعلى مستوى في ثلاثة أشهر عند 46759 دولار أثناء الليل.

صحيفة رأي اليوم الألكترونية https://greatmiddleeastgate.com/?p=108793

5 - توقعات بان تؤدي التوافقات داخل أوبك+ لصعود أسعار النفط

نشر في : أغسطس 2, 2021

يتوقع بنك جولدمان ساكس أن يكون اتفاق بين السعودية والإمارات بشأن إمدادات النفط حافزا لصعود الأسعار خلال الأشهر المقبلة، إذ أبقى بنك الاستثمار الأميركي على توقعاته لسعر برنت في فصل الصيف عند 80 دولارا للبرميل.

وقال مصدر في أوبك+ الأربعاء إن السعودية والإمارات توصلتا إلى تسوية بشأن سياسة أوبك+، في خطوة من شأنها أن تفسح المجال لاتفاق لزيادة إمدادات الخام في سوق نفط تشهد شحا.

وقال البنك في مذكرة أمس "مثل هذا الاتفاق من شأنه أن يساعد في رأب الصدع (البسيط) بين البلدين ويساعد على إزالة (الاحتمال الطفيف) للمخاطر التابعة في أوبك+ لحرب أسعار محتملة أو زيادة غير كافية للإنتاج".

وأضاف "نعتقد أن احتمالات توقعاتنا الإيجابية لأسعار النفط تميل إلى الاتجاه الصعودي، مع تحول الحافز لمثل هذه الخطوة الصعودية من جانب الطلب إلى جانب العرض."

ويتوقع بنك جولدمان ساكس احتمالا للصعود بما يتراوح بين دولارين وأربعة دولارات للبرميل لتوقعاته لفصل الصيف عند 80 دولارا للبرميل، و75 دولارا للبرميل لتوقعاته لسعر برنت في 2022.

والأسبوع الماضي، دخلت الإمارات في خلاف مع تحالف أوبك+ حول تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط لما بعد أبريل/نيسان 2022، إلى جانب طلب إماراتي بتغيير خط الأساس.

وبدأت دول أوبك+ في مايو/أيار 2020 تخفيضات غير مسبوقة في الإنتاج بمقدار 9.7 ملايين برميل يوميا تشكل 10 بالمئة من الاستهلاك العالمي من الخام، فيما ينتهي الاتفاق في أبريل/نيسان 2022.

ومنذ ذلك الحين جرى تقليص هذه التخفيضات وصولا إلى خفض حالي بمقدار 5.8 ملايين برميل يوميا.

ويراقب الكارتل النفطي تطورات الوضع في الأسواق بينما يرخي انتشار سلالات جديدة من فيروس كورونا بظلال ثقيلة على تعافي الاقتصاد العالمي.

وأشار بنك جولدمان ساكس أيضا إلى أن عدم وجود اتفاق نووي إيراني سيرفع توقعاته للسعر في 2022 عشرة دولارات للبرميل.

وتتفاوض إيران وقوى عالمية منذ أبريل/نيسان لرفع العقوبات عن طهران التي أضرت باقتصادها بشدة عن طريق خفض صادراتها النفطية الهامة.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 0.6 بالمئة إلى 74.32 دولار للبرميل اليوم الخميس، فيما بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تحو 72.61 دولار. ميدل إيست أونلاين https://greatmiddleeastgate.com/?p=108345

6 - أنفق البنتاغون 14 تريليون دولار بعد 11 سبتمبر. ما يصل إلى نصفها ذهب إلى مقاولي الدفاع الذين يسعون للربح.

ماديسون هول وجون هالتيوانجر

13 سبتمبر 2021 ، 6:11 مساءً

السكرتير الصحفي السابق للبنتاغون جون كيربي يتحدث في مؤتمر صحفي في البنتاغون ياسين أوزتورك / وكالة الأناضول عبر Getty Image

نصف مبلغ 14 تريليون دولار الذي أنفقه البنتاغون منذ 11 سبتمبر ذهب إلى مقاولي الدفاع الذين يسعون للربح ، وفقًا لدراسة جديدة.

وقالت الدراسة إن ميزانية البنتاغون نمت بأكثر من 10٪ في العام الأول بعد أحداث 11 سبتمبر.

قدر تقرير حديث آخر تكلفة الحرب على الإرهاب بأكثر من 8 تريليونات دولار.

أنفق الجيش الأمريكي 14 تريليون دولار منذ الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر ، ذهب ما يقرب من 7 تريليون دولار من هذا الإجمالي إلى مقاولي الدفاع الذين يسعون للربح ، وفقًا لدراسة جديدة من معهد واتسون للشؤون الدولية والعامة بجامعة براون.

زادت الحكومة الأمريكية بشكل كبير من الإنفاق الدفاعي في أعقاب الهجمات على مباني مركز التجارة العالمي لدعم "الحرب العالمية على الإرهاب" - بما في ذلك غزو أفغانستان - التي بدأها الرئيس السابق جورج دبليو بوش. وجدت دراسة جامعة براون أن ميزانية البنتاغون نمت بأكثر من 10٪ في السنة الأولى بعد 11 سبتمبر.

وجد تقرير آخر حديث من مشروع تكاليف الحرب بجامعة براون أن ثمن الحرب العالمية على الإرهاب يبلغ أكثر من 8 تريليونات دولار. وأرجع التقرير

2.3 تريليون دولار لمنطقة الحرب في أفغانستان وباكستان ، و 2.1 تريليون دولار لمنطقة الحرب في العراق وسوريا ، و 355 مليار دولار لمناطق الحرب الأخرى. ذكر التقرير أن الحرب على الإرهاب أودت بحياة 929 ألف شخص، من بينهم أكثر من 7 آلاف جندي أمريكي وما لا يقل عن 387072 مدنيا.

"ما الذي أنجزناه حقًا في 20 عامًا من حروب 11 سبتمبر ، وبأي ثمن؟" وقالت الدكتورة ستيفاني سافيل ، المدير المشارك لمشروع تكاليف الحرب ، في بيان حول التقرير الجديد. "بعد عشرين عامًا من الآن ، سنظل نحسب التكاليف الاجتماعية الباهظة لحربي أفغانستان والعراق – بعد فترة طويلة من رحيل القوات الأمريكية."

سحب الرئيس جو بايدن القوات الأمريكية من أفغانستان في أغسطس ، منهيا الصراع الأمريكي المستمر منذ 20 عاما في البلاد والذي بدأ كنتيجة مباشرة لهجمات 11 سبتمبر الإرهابية.

وقال بايدن بعد أن استولت طالبان بسرعة على البلاد: "أنا أقف بقوة وراء قراري". "أنا رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. المسؤولية تقع علي".

https://www.businessinsider.com/us-spent-up-to-7-trillion-defense-contractors-after-911-2021-9

ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

7 - Iceland misses out on Europe's first female-majority parliament after recount

IMAGE SOURCE,GETTY IMAGES

image captionIceland's Prime Minister Katrin Jakobsdottir casting her vote on Saturday

Iceland briefly believed it had made history by electing Europe's first female-majority parliament - before a recount showed it had just fallen short.

Some 30 of the 63 seats (47.6%) were won by women.

But earlier results had showed women winning 33 seats (52%).

No European country has breached the 50% threshold, with Sweden coming closest at 47%, according to data from the Inter Parliamentary Union.

The results mean a further six women have been elected to Iceland's parliament, but men still hold a majority of seats.

Unlike some other countries, Iceland does not have legal quotas on female representation in parliament, though some parties do require a minimum number of candidates be women.

Initially, the apparent female-majority in parliament was hailed as a landmark achievement.

"In a historical and international light, the most significant news is that women are now first time in majority in the Icelandic parliament, and a first in Europe. This is good news," President Gudni Johannesson told broadcaster RUV before the recount.

Iceland has long been considered a leader in gender equality and was ranked the most gender-equal nation in the world for the 12th year running in a World Economic Forum report released in March.

It offers the same parental leave to both men and women, and its first law on equal pay for men and women dates back to 1961. It was also the first country in the world to elect a female president in 1980.

Just five countries currently have parliaments where women hold at least half the seats. Rwanda leads the way, with women making up 61.3% of the members of its lower house.

It is followed by Cuba on 53.4%, Nicaragua on 50.6% and Mexico and the United Arab Emirates at 50%. Women make up just 34.2% of the members of the United Kingdom's House of Commons and just 27.6% of the House of Representatives in the United States.

Meanwhile, yesterday's election saw the incumbent left-right coalition government, led by Prime Minister Katrin Jakobsdottir, increase its majority.

However, her party, the Left Green Movement, looks set to lose several seats, while her right-wing partners gained five MPs, casting doubt over her future as prime minister.

Opinion polls had predicted that the coalition would fall short of a majority but a surge in support for the centre-right Progressive Party, which won five more seats than in 2017, pushed the coalition's total seats to 37, according to RUV.

The current government, which consists of Ms Jakobsdottir's Left-Green Movement, the conservative Independence Party and the centrist Progressive Party, said before the election that they would negotiate continued cooperation if they held their majority.

https://www.bbc.com/news/world-europe-58698490

8 - Five Lessons Evergrande Taught Us About The Chinese Economy

Evergrander Problems

by Greg Rosalsky and Darian Woods

Last week, global markets shook after a Chinese company named Evergrande fell into what looks like a downward spiral into oblivion. Evergrande is — or was — the second-largest real estate company in China. A couple years ago, it was the world's most valuable real estate stock. It's also been involved in an eclectic mix of other businesses, from mineral water to electric cars to pig farming. It even owns a professional soccer team. But recently it's been having a really hard time repaying a mammoth amount of debt, a whopping $300 billion worth.

The Evergrande story is bigger than just one company. It's about China's unsustainable model of economic growth, which has

relied on endless investment and a mad, debt-fueled development frenzy in recent years. That model helped China soar, but the country is now experiencing some turbulence. Last week, some alarmist observers were calling this China's "Lehman moment" — a reference to the collapse of Lehman Brothers that preceded the 2008 financial crisis — but China-focused economists argue that's overblown.

Nonetheless, given how interconnected the global economy is, investors remain worried about the future of the Chinese economy. It's been a nuclear reactor powering the globe's economic growth. Troubles there could have ripple effects around the world.

We decided to put together a little listicle about what we've learned from the Evergrande story so far.

1) Real estate has been a huge part of China's economic growth

Vivian LIN / AFP

China's economic growth in recent years has been powered in large part by its roaring real estate market. The real estate industry, directly and indirectly, accounts for as much as 29 percent of China's entire GDP. This growth has been fueled by a ginormous property bubble and mounting amounts of debt. For a while, China's national and local governments used their massive powers of command-and-control over the economy to keep the bubble inflating. As is commonly the case in bubbles, investors and companies have taken on massive amounts of debt to capitalize on surging real estate prices. Evergrande itself amassed more

than $300 billion in debt, to its banks, its bondholders, its suppliers, and its customers, many of whom pre-bought homes months, even years, before they were built.

2) China's property bubble has created spooky "ghost cities" and "ghost apartments" throughout the nation

Greg Baker/ AFP Photo

The Chinese property bubble, which observers have been talking about for years, has encouraged more and more speculation, with investors buying up properties with no intention of living in them. Unfinished and vacant buildings and apartments litter the provinces of China. Estimates vary, but around 20% of China's total housing stock now sits unoccupied. The Financial Times says there is now enough vacant property in the nation to house more than 90 million people. That's enough empty homes to fit the entire population of Canada. Or France. Or Germany.

In some cases, entire urban areas lie empty. These so-called "ghost cities" include replicas of Paris, Venice, and even Jackson Hole, Wyoming.

3) The Communist Party of China is now working to reduce financial risks and change its model for economic growth

Kevin Frayer/Getty Images

One of the main differences between Evergrande's debt crunch and the collapse of Lehman Brothers is that this crunch was brought about on purpose. The Communist Party of China (CPC) has been aware of the dangers posed by its wild real estate market for some time. In 2017, President Xi Jinping began signaling he wanted to

do something about it with a speech to the 19th Party Congress. He said, "Houses are built to be inhabited, not for speculation."

Last year, the government followed up with a policy known as "three red lines," which aims to reduce debt in the property market, crack down on reckless borrowing, and prevent a market correction from turning into a cataclysm. The historian Adam Tooze calls it "controlled demolition" of the real estate bubble.

More broadly, Xi has been pursuing radical new policies in the name of "common prosperity," an effort to fight growing inequality in China and intervene more forcefully in private industries.

In July, Xi released an essay outlining his ambitions for China. He said he wants the country to focus on "pursuing genuine rather than inflated GDP growth and achieving high-quality, efficient, and sustainable development." Evergrande, a poster child for excesses of the real estate market, apparently does not represent genuine economic growth. And government policies, which once boosted the company, are now strangling it.

4) Cronyism May Have Lulled Investors and Creditors Into Overconfidence In Evergrande

Xu Jiayin; Photo by Etienne Oliveau/Getty Images

Evergrande was founded by Xu Jiayin, who not that long ago was the richest man in China. Jiayin is well connected. He is a member of the Chinese People's Political Consultative Conference, an elite group of advisers to the government. He's also politically shrewd. For example, he reportedly got Evergrande to buy

Guangzhou Football Club after President Xi Jinping said he wanted China to have a great soccer team. The company then sank millions buying some of the best soccer players in the world.

The New York Times suggests that Xu Jiayin's connections gave investors and creditors confidence that the company could keep borrowing and get bailed out by the government if things went bad. They thought Evergrande was too big and too connected to fail. In August, however, as the company began to wobble, Xu resigned as chairman of Evergrande's real estate arm, sending it tumbling further.

5) Evergrande may be just the tip of the iceberg

Kevin Frayer/Getty Images

China's growth in recent years has depended heavily on a gargantuan expansion of real estate and all its accoutrements — trains, bridges and sewers. China has been building and building and building, creating lots of economic activity in the country. With Evergrande, that type of growth is finally showing itself to be unsustainable — and the Chinese economy is in for a period of turbulence. The weird part is this seems to be, in part, by design.

We still have questions. How forcefully will China act to contain the damage done by Evergrande? Will China be able to successfully shift its economic model away from real estate and endless development? How will this shift affect the broader global economy? We'll be paying attention in future weeks.

https://mail.google.com/mail/u/0/#inbox/FMfcgzGlkFnFsXKJvCHBsKFhfhrXtVKl

9 - Five Lessons Evergrande Taught Us About The Chinese Economy

Evergrander Problems

by Greg Rosalsky and Darian Woods

Last week, global markets shook after a Chinese company named Evergrande fell into what looks like a downward spiral into oblivion. Evergrande is — or was — the second–largest real estate company in China. A couple years ago, it was the world's most valuable real estate stock. It's also been involved in an eclectic mix of other businesses, from mineral water to electric cars to pig farming. It even owns a professional soccer team. But recently it's been having a really hard time repaying a mammoth amount of debt, a whopping $300 billion worth.

The Evergrande story is bigger than just one company. It's about China's unsustainable model of economic growth, which has relied on endless investment and a mad, debt–fueled development frenzy in recent years. That model helped China soar, but the country is now experiencing some turbulence. Last week, some alarmist observers were calling this China's "Lehman moment" — a reference to the collapse of Lehman Brothers that preceded the 2008 financial crisis — but China–focused economists argue that's overblown.

Nonetheless, given how interconnected the global economy is, investors remain worried about the future of the Chinese economy.

It's been a nuclear reactor powering the globe's economic growth. Troubles there could have ripple effects around the world.

We decided to put together a little listicle about what we've learned from the Evergrande story so far.

1) Real estate has been a huge part of China's economic growth

Vivian LIN / AFP

China's economic growth in recent years has been powered in large part by its roaring real estate market. The real estate industry, directly and indirectly, accounts for as much as 29 percent of China's entire GDP. This growth has been fueled by a ginormous property bubble and mounting amounts of debt. For a while, China's national and local governments used their massive powers of command-and-control over the economy to keep the bubble inflating. As is commonly the case in bubbles, investors and companies have taken on massive amounts of debt to capitalize on surging real estate prices. Evergrande itself amassed more than $300 billion in debt, to its banks, its bondholders, its suppliers, and its customers, many of whom pre-bought homes months, even years, before they were built.

2) China's property bubble has created spooky "ghost cities" and "ghost apartments" throughout the nation

Greg Baker/ AFP Photo

The Chinese property bubble, which observers have been talking about for years, has encouraged more and more speculation, with investors buying up properties with no intention of

living in them. Unfinished and vacant buildings and apartments litter the provinces of China. Estimates vary, but around 20% of China's total housing stock now sits unoccupied. The Financial Times says there is now enough vacant property in the nation to house more than 90 million people. That's enough empty homes to fit the entire population of Canada. Or France. Or Germany.

In some cases, entire urban areas lie empty. These so-called "ghost cities" include replicas of Paris, Venice, and even Jackson Hole, Wyoming.

3) The Communist Party of China is now working to reduce financial risks and change its model for economic growth

Kevin Frayer/Getty Images

One of the main differences between Evergrande's debt crunch and the collapse of Lehman Brothers is that this crunch was brought about on purpose. The Communist Party of China (CPC) has been aware of the dangers posed by its wild real estate market for some time. In 2017, President Xi Jinping began signaling he wanted to do something about it with a speech to the 19th Party Congress. He said, "Houses are built to be inhabited, not for speculation."

Last year, the government followed up with a policy known as "three red lines," which aims to reduce debt in the property market, crack down on reckless borrowing, and prevent a market correction from turning into a cataclysm. The historian Adam Tooze calls it "controlled demolition" of the real estate bubble.

More broadly, Xi has been pursuing radical new policies in the name of "common prosperity," an effort to fight growing inequality in China and intervene more forcefully in private industries.

In July, Xi released an essay outlining his ambitions for China. He said he wants the country to focus on "pursuing genuine rather than inflated GDP growth and achieving high-quality, efficient, and sustainable development." Evergrande, a poster child for excesses of the real estate market, apparently does not represent genuine economic growth. And government policies, which once boosted the company, are now strangling it.

4) Cronyism May Have Lulled Investors and Creditors Into Overconfidence In Evergrande

Xu Jiayin; Photo by Etienne Oliveau/Getty Images

Evergrande was founded by Xu Jiayin, who not that long ago was the richest man in China. Jiayin is well connected. He is a member of the Chinese People's Political Consultative Conference, an elite group of advisers to the government. He's also politically shrewd. For example, he reportedly got Evergrande to buy Guangzhou Football Club after President Xi Jinping said he wanted China to have a great soccer team. The company then sank millions buying some of the best soccer players in the world.

The New York Times suggests that Xu Jiayin's connections gave investors and creditors confidence that the company could keep borrowing and get bailed out by the government if things went bad. They thought Evergrande was too big and too connected to fail. In August, however, as the company began to wobble,

Xu resigned as chairman of Evergrande's real estate arm, sending it tumbling further.

5) Evergrande may be just the tip of the iceberg

Kevin Frayer/Getty Images

China's growth in recent years has depended heavily on a gargantuan expansion of real estate and all its accoutrements — trains, bridges and sewers. China has been building and building and building, creating lots of economic activity in the country. With Evergrande, that type of growth is finally showing itself to be unsustainable — and the Chinese economy is in for a period of turbulence. The weird part is this seems to be, in part, by design.

We still have questions. How forcefully will China act to contain the damage done by Evergrande? Will China be able to successfully shift its economic model away from real estate and endless development? How will this shift affect the broader global economy? We'll be paying attention in future weeks.

https://mail.google.com/mail/u/0/#inbox/FMfcgzGlkFnFsXKJvCHBsKFhfhrXtVKl

10 - Managing Partner Al Yam International Commercial Brokers in Dubai

Yasmina Azhari•

I was honored to be a member of the delegation accompanying Dr. Harbeen Arora in the official delegation to Switzerland. We had

meetings at United Nations with eminent women leaders & policy makers, and I was honored to be a part of this trip.

The delegation members were:

Dr. Harbeen Arora, India

Mrs. Chantal Yelu Mulop, Kongo.

Mrs. Lizbeth Goodman, Ireland.

Mrs. Madi Sharma, England.

Mrs. Suman Gahlot, India.

Myself: Syrian, coming from Dubai.

In Geneva, we visited: UNOV, UNESCO, UN-OHCHR, UNCTAD, ILO, UNRISD, BIE, and Gender Focal Point at the UN Office: Trade, Gender and Development Program. We were extremely honored to have a meeting with Dr. Michelle Bachelet Jeria, UN High Commissioner for Human Rights and former President of Chile.

We came to Geneva/Switzerland to explain how we wanted to collaborate, partnership, cooperate with UN institutions so that we can make gender equality a reality by 2025 in order to achieve all the sustainable goals by 2030.

The G100 nomination is shared with figures such as Nobel Prizes, political leaders, former heads of state, ministers, entrepreneurs, philanthropists, investors, entrepreneurs, corporate

and community leaders and executive of some of the world's largest companies.

G100's Vision: To create an equal, progressive & inclusive environment for women worldwide.

G100 Mission: To provide the thought leadership on what needs to be done for inclusivity, safety, economic & social empowerment of women globally, addressing genders gaps and achieving gender parity within this decade.

There are 100 G100 Wings, and each wing has its own Vision Statement as well in addition to the overall G100 Vision.

WHAT IS G100?

G100 is an empowered group of 100 women leaders from across the world, in 100 diverse sectors, supported by 100 eminent #HeForShe champions, for powerful advocacy, awareness & impact across governments and global organizations for a gender equal future. G100 is an action + think tank with a #global, cross-cultural, intersectional, and intentional perspective toward peace, parity and prosperity for all.

The G100 group will advocate for gender equity and balance, mitigating barriers to women's leadership, and commits to greater representation of women in senior management and encourage women's participation in the world's economies.

I also enjoyed some tourism at beautiful Geneve..
https://www.linkedin.com/feed/update/urn:li:share:6846400811883356160/?midToken=AQEhwHBHYRTqEQ&midSig=17qTwrHzP6aFY1&trk=eml-email_network_conversations_01-hero-1-check_update_cta&trkEmail=eml-email_network_conversations_01-hero-1-check_update_cta-null-4tk8y5%7Ektym8j9m%7E62-null-neptune%2Ffeed%2Eupdate

ثالثاً – الاقتصادات العربية:

11 - 10ملايين عراقي تحت خط الفقر ودعوات لإعلان "حال طوارئ إنسانية"

أحمد السهيل مراسل aalsuhail8@ الاثنين 29 مارس 2021 1:11

بعد أكثر من عام على انتشار فيروس كورونا

يعيش العراقيون منذ عام واحدة من أقسى الفترات على المستوى الاقتصادي، إذ زادت نسب الفقر والبطالة بشكل ملحوظ نتيجة تفشي فيروس كورونا وتدهور أسعار النفط عالمياً وغياب الإجراءات الكفيلة بالحد من تفاقم تلك الإشكال.

ويعيش نحو ربع سكان العراق تحت خط الفقر، وفق آخر دراسة أجرتها وزارة التخطيط العراقية بالتعاون مع البنك الدولي، أي أن قرابة 10 ملايين إنسان في البلاد يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، بحسب وصف البنك الدولي لخط الفقر.

وعلى الرغم من أن إشكال الفقر مستمر في العراق منذ سنوات بعيدة، فإنه شهد تزايداً ملحوظاً خلال الأشهر الماضية، خصوصاً بعد قرار الحكومة العراقية رفع سعر الدولار أمام الدينار، مما زاد بحسب خبراء في الاقتصاد معاناة الطبقات الفقيرة في البلاد.

انخفاض إلى 26 في المئة

وعلى الرغم من تلك المعطيات، أعلنت وزارة التخطيط، في 16 مارس (آذار) الحالي، انخفاض نسبة الفقر في البلاد إلى 26 في المئة من مجموع السكان، بعدما كانت، في يوليو (تموز) 2020، أعلنت أنها بلغت 31.7 في المئة.

ويقول المتحدث باسم وزارة التخطيط، عبدالزهرة الهنداوي، إن "آخر دراسة أعدتها الوزارة بالتعاون مع البنك الدولي بينت أن نسبة الفقر في البلاد بلغت 26 في المئة، مما يعني أن نحو 10 ملايين إنسان يعيشون تحت خط الفقر".

ويضيف، "تعتمد الوزارة على معطيات عدة لتوخي الدقة في إصدار تلك الدراسات، من بينها معدلات التضخم وحجم الانفاق والدخل للأسر العراقية، فضلاً عن أسعار المواد في السوق العراقية".

وعن النسبة السابقة التي أعلنتها الوزارة والتي بلغت 31 في المئة، يشير الهنداوي إلى أنها "لم تكن وفق مسح ميداني، بل على أساس دراسة أعدتها الوزارة بالتعاون مع البنك الدولي"، مبيناً أن الدراسة "أخذت بالاعتبار احتمال ارتفاع الأسعار بنسبة 50 في المئة بعد انتشار فيروس كورونا، وما رافقه من إجراءات حظر وإغلاق وتوقف الأعمال، إلا أنها لم ترتفع سوى ستة في المئة".

ويكشف الهنداوي عن أن وزارة التخطيط بصدد إعداد تقرير جديد، لكنها في انتظار جمع أكبر قدر ممكن من المؤشرات المتعلقة بالسوق العراقية، لافتاً إلى أن "ارتفاع سعر الصرف والمواد الغذائية سيؤخذ في الاعتبار، إذ إن نسبة الفقر تتأثر بتلك المعطيات".

ويختم أن "وزارة التخطيط معنية في إجراء الدراسات وتقديم المقترحات إلى الحكومة لمعالجة المشكلات التنموية والاقتصادية".

ووفق آخر إحصاء أعدته وزارة التخطيط مطلع العام 2021، يبلغ تعداد سكان العراق 40 مليوناً و150 ألف نسمة.

انعكاسات تغيير سعر الصرف

يبدو انعكاس تغيير قيمة الدينار العراقي واضحاً في أسعار السلع والخدمات في البلاد، بخاصة مع شحة الإنتاج المحلي وتخمة السوق بالمستوردات.

ويشير برنامج الأمم المتحدة الغذائي إلى ارتفاع أسعار السلة الغذائية بنحو 14 في المئة نتيجة تغيير سعر الصرف.

جملة العوامل تلك أدت بشكل مباشر إلى إضعاف القدرة الشرائية للعراقيين، إذ يتحدث خبراء في الاقتصاد عن أن رفع أسعار الدولار أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للعراقيين بنحو يتناسب إلى حد ما مع قيمة الخفض وبواقع يقترب من 21 في المئة.

ويقول المتخصص في الاقتصاد باسم جميل أنطون، إن "المقاييس المعتمدة في العراق لتحديد الشرائح التي تقع تحت خط الفقر، تتعلق بمن يقل دخلهم عن 110 آلاف دينار (75 دولاراً)، وفق استراتيجية الحد من الفقر في العراق"، مبيناً أن "من يقل دخله عن 60 ألفاً (40 دولاراً) يعد تحت خط الفقر المدقع".

ويصف أنطون النسبة التي أعلنت عنها وزارة التخطيط بـ "غير الدقيقة"، سائلاً، "على أي أساس تم بناء ذلك، خصوصاً مع تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد؟".

ويشير إلى أن تقليص نسب الفقر يجب أن يرتبط بـ "خلق فرص للاستثمار تحفز سوق العمل وتشغل القطاعات الإنتاجية في القطاع الخاص"، مبيناً أن "قطاع الدولة لا يعاني إشكالاً في ما يتعلق بالفقر، لأن الرواتب فيه لا تقل عن 400 ألف دينار (275 دولاراً)".

ويتابع أن "ما يجري هو عدم وجود مشاريع استثمارية وغياب فرص العمل، فضلاً عن انخفاض الناتج الإجمالي المحلي بنحو 30 في المئة، هو ما يفاقم الإشكال".

ويرجح أنطون أن تكون نسب الفقر في العراق بحدود 32 في المئة، لافتاً إلى أن تأخر إقرار الموازنة العامة "سيزيد الإشكال من خلال تجميد القطاع الاستثماري".

ويلفت إلى أن "نسب البطالة في العراق والتي تبلغ نحو 36 في المئة تعطي انطباعاً عن نسب الفقر في البلاد، خصوصاً مع غياب معالجات الحكومة".

ويختم أن "الدولة وضعت برنامجاً لزيادة شبكة الحماية الاجتماعية وتعديل رواتب المستفيدين منها، فضلاً عن تحسين الحصة التموينية خصوصاً خلال شهر رمضان، إلا أنها على أرض الواقع لم تجر أية إصلاحات وهناك تفاقم في ما يتعلق بالبطالة والفقر".

"مكتسبات كبيرة"

وفي مقابل الحديث عن الإشكالات الاقتصادية التي تسبب بها تغيير سعر الصرف على مستوى الطبقات الفقيرة، أشار البنك المركزي العراقي إلى "مكتسبات كبيرة"، تم تحقيقها من خلال تلك الخطوة.

وقال نائب محافظ البنك المركزي العراقي إحسان شمران، في 25 مارس، إن "البنك المركزي يرى أن السعر الجديد حقق مكتسبات كبيرة، أولها تعزيز التنافسية لمصلحة المنتجات الوطنية زراعية كانت أم صناعية".

وأضاف في تصريحات للوكالة الرسمية، "السعر الجديد حقق تعزيزاً لموارد المالية العامة الذي يمثل هدفاً آخر للقرار".

وكان البنك المركزي العراقي أعلن في 19 ديسمبر (كانون الأول) الحالي، رفع سعر الصرف إلى 1450 ديناراً للدولار الواحد، بعدما كان السعر السابق 1190 ديناراً لكل دولار، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في أسعار السلع والخدمات.

استراتيجيات غائبة: وعلى الرغم من محاولات الحكومة العراقية تقليل نسب الفقر خصوصاً بعدما عصف انتشار فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط بالاقتصاد العراقي، إلا أن خطوة رفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار أدت إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة وعرقلة عدد من الأعمال.

في المقابل، يقول رئيس مؤسسة عراق المستقبل للدراسات الاقتصادية منار العبيدي، إن "توقف عدد من الأعمال والمشاريع خلال الأشهر الأولى لانتشار فيروس كورونا أدى إلى زيادة ملحوظة في معدلات الفقر، ويبدو أن ما أعلنته وزارة التخطيط من انخفاض جاء بسبب عودة تلك المشاريع خلال الفترة الماضية".

وفي شأن دقة النسبة التي تم الإعلان عنها، يشير إلى أن "النسبة الجديدة لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل، إذ إنها لم تعلن وفق مسح ميداني بل وفق دراسة لم تنشر، ولا نعرف آلية جمع البيانات فيها".

وبحسب العبيدي، فإن التقديرات لنسب الفقر تتراوح بين 10 و15 مليون إنسان، ولا يمكن إعطاء نسبة دقيقة من دون إجراء مسح ميداني، لافتاً إلى أن "آخر مسح شامل أجري في العراق يعود إلى العام 2012".

ويوضح أن "الحكومات المتعاقبة لطالما تحدثت عن استراتيجيات لتقليل نسب الفقر في البلاد، إلا أنها لم تنجز شيئاً في هذا الجانب نتيجة ضعف متابعة الجهات التنفيذية والرقابية على حد سواء". وقدمت الحكومة العراقية

من خلال ورقة للإصلاح الاقتصادي "معالجات لنسب الفقر"، كما يعبّر العبيدي، الذي يشير إلى "عدم فائدة تلك المعالجات في حال عدم تحديد جداول زمنية وجهات معنية بتنفيذ تلك الاستراتيجية".

وعلى الرغم من تأثير تغيير سعر الصرف في القدرة الشرائية للعراقيين، إلا أن الحكومة العراقية بررت إجراءها بمحاولة دعم الصناعة والزراعة المحليتين.

ويلفت العبيدي إلى أن "دعم تلك القطاعات لا يعتمد فقط على تغيير سعر الصرف، ويجب أن يقترن بجملة إجراءات، من بينها توفير المشاريع الاستراتيجية التي توفر المواد الأولية للصناعة والتي غالباً تستورد".

ويختم أن "معالجة تلك الزيادة في معدلات الفقر تتم من خلال دعم إيرادات الفقراء، وهذا يعتمد على مجموعة مبادرات تتبناها الجهات المعنية من بينها البنك المركزي ووزارة العمل، لتنمية تلك القطاعات وتوفير مشاريع لدعمها"، مبيناً أن "استمرار تفشي فيروس كورونا وارتفاع أسعار الصرف سيؤديان إلى زيادة معدلات الفقر".

"حال طوارئ إنسانية"

تبدو ملامح التذمر واضحة في العراق من ارتفاع الأسعار، ولعل قرب شهر رمضان يعطي مؤشراً واضحاً عن ضعف القدرة الشرائية للعراقيين، إذ يشكو أصحاب محال تجارية من ضعف الاقبال على شراء البضائع في العام الحالي والسابق مقارنة بالأعوام السابقة، مما يعد دليلاً على ضعف القدرة الشرائية، فضلاً عن المخاوف من احتمال حدوث إشكالات اقتصادية جديدة.

ودعت مفوضية حقوق الإنسان، السبت 26 مارس، الحكومة العراقية إلى إعلان حال الطوارئ الإنسانية. وقال عضو المفوضية فاضل الغراوي في

بيان، إن "ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق سيرفع خط الفقر في العراق". ودعا البيان الحكومة إلى "التدخل الفوري بإعلان حال الطوارئ الإنسانية لدعم مفردات البطاقة التموينية للمواطن".

ولعل الإجراءات التي تبناها العراق عام 2020 للحد من تفشي فيروس كورونا أسهمت إلى حد كبير في زيادة معدلات الفقر، إذ تم فرض حظر جزئي وشامل، فضلاً عن إيقاف عمليات التبادل التجاري وإغلاق عدد من المصانع والشركات.

https://www.independentarabia.com/node/206956/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/10-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%AE%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%88%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D8%A7%D9%84-%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6-%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

12 - مخاوف من ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في العراق

الأربعاء 17 مارس 2021 13:10

انعكست الأزمة المالية وتعطل القطاعات الاقتصادية خلال 2020 إيجاباً على المصارف

مؤيد الطرفي مراسل عراقي

أسهمت القروض التي منحتها المصارف العراقية في تحريك سوق العقارات (رويترز)

انعكست الأزمة المالية الخانقة وتعطل القطاعات الاقتصادية في العراق، خلال 2020، بسبب انتشار فيروس كورونا وانخفاض سعر النفط، إيجاباً على المصارف العراقية، وتمثل ذلك في زيادة نسب القروض الممنوحة لجميع فئات المجتمع، مقارنة بالسنوات الماضية.

وأظهرت مؤشرات جديدة لـ "رابطة المصارف العراقية" ارتفاعاً في معدلات القروض الممنوحة إلى المواطنين والشركات خلال 2020 بنسبة 15.5 في المئة، مقارنة بالعام 2019، فضلاً عن ارتفاع الودائع ورأس المال.

وفي المقابل، فهناك حذر من ارتفاع نسبة الديون المتعثرة التي قد تجبر المصارف على اتخاذ إجراءات تقيد منح القروض.

وشهد العام 2020 أزمة اقتصادية خانقة هي الأولى منذ سقوط نظام صدام حسين في 2003، تمثلت بالانخفاض الشديد لإيرادات الدولة العراقية من النفط والقطاعات الأخرى، وعدم قدرتها على دفع رواتب موظفي القطاع العام لأشهر عدة، ولجوئها إلى الاقتراض الداخلي من المصرف المركزي والمصارف بنحو 25 تريليون دينار عراقي (17 مليار دولار) لسد العجز في إيراداتها.

مؤشرات إيجابية

وأعلن المدير التنفيذي لـ "رابطة المصارف الخاصة العراقية"، علي طارق، أن "رأسمال المصارف ازداد خلال 2020 بنسبة 8.5 في المئة، إضافة إلى افتتاح مصارف جديدة"، مشيراً إلى أن غالبية النمو في رأسمال المصارف كان في الخاصة منها.

وكشف طارق أن ودائع القطاع المصرفي ازدادت 3.13 في المئة، لتصبح 84.75 تريليون دينار عراقي (57 مليار دولار)، بعدما كانت 82.1

تريليون دينار (56 مليار دولار) في العام 2019، وهذا النمو يعد بسيطاً بسبب الأزمات التي أثرت في الوضع الاقتصادي خلال 2020.

ونوّه إلى أن الائتمان النقدي المقدم من المصارف إلى المواطنين ازداد 15.5 في المئة، مرتفعاً من 42 تريليون دينار (28 مليار دولار) في العام 2019 إلى 49.75 تريليون دينار (34 مليار دولار) في 2020.

لكن طارق تحدث عن "الديون المتعثرة لدى المواطنين، إذ ارتفعت بنسبة 6.47 في المئة لتصبح 4.43 تريليون دينار" (3 مليارات دولار)، لافتاً إلى أن "هذا الأمر مؤشر مقلق جداً، وقد يجبر المصارف على فرض مزيد من الإجراءات في مقابل منح القروض".

وأسهمت القروض التي منحتها المصارف العراقية لشراء المنازل أو ترميمها في تحريك هذا القطاع الحيوي، إذ أظهرت المؤشرات منذ رفع قيود كورونا عن المدن العراقية في أغسطس (آب) 2020 حركة إقبال كبيرة على سوق العقارات في العاصمة بغداد، والتي تراجعت بشكل محدود لأسابيع بعد خفض قيمة الدينار نهاية 2020.

وأطلقت المصارف الحكومية العراقية، ومنها "الرشيد" و"الرافدين"، فضلاً عن "صندوق الإسكان العراقي"، مطلع العام الحالي سلسلة من القروض للمواطنين لبناء المساكن، تتراوح ما بين 30 و90 مليون دينار (20 ألف إلى 62 ألف دولار)، لبناء مساكن تتراوح مساحتها بين 50 و100 متر مربع.

وأطلق المصرف المركزي العراقي قروضاً لبناء المنازل وشراء الوحدات السكنية في المجمعات الاستثمارية التي يتم تشييدها في العاصمة، تتراوح قيمة القرض بين 50 و125 مليون دينار عراقي.

فيما بدأت المصارف العراقية الحكومية والخاصة حملة تسليف واسعة لموظفي الدولة، تراوح ما بين 5 ملايين و25 مليون دينار (3400 و17 ألف دولار) في فترة سداد تمتد لست سنوات مع نسب فوائد مرتفعة، إلا أنها شهدت إقبالاً واسعاً.

حركة الاستثمار

واعتبر المتخصص في الشأن الاقتصادي باسم جميل أنطوان أن "القروض الحكومية أسهمت في تحريك الاستثمار وقطاع البناء وتشغيل الأيدي العاملة"، مشدداً على "ضرورة تسهيل الإجراءات في منح القروض".

وأضاف أنطوان أن "الحكومات تعمل على زيادة حجم القروض في أوقات الانكماش الاقتصادي لأنها تنعش القطاع الخاص، مع تخفيف الاعتماد على القطاع الحكومي، وهذا الأمر يحدث في كثير من دول العالم، حيث تُعطى قروض ميسرة بفوائد طفيفة لخلق فرص عمل وتحريك الاقتصاد".

ويشير إلى أن "القروض متنوعة، فهناك قروض البناء والقروض التجارية وهي بفوائد من تسعة إلى 10 في المئة، وهناك قروض المشاريع الصغيرة بفوائد من اثنين إلى ثلاثة في المئة"، مشدداً على ضرورة "تثقيف الشباب حول أهمية قروض المشاريع الصغيرة، لا سيما أنها تسهم في تطوير المهن الصناعية".

سُلف غير منتجة

ورأت المتخصصة في الشأن الاقتصادي سلام سميسم، أن "القروض يجب أن تركز على الإسكان وبناء المنازل وإنشاء مشاريع صغيرة، كونها منتجة وتُشكل دفعاً لتحريك الاقتصاد العراقي من خلال زيادة حجم الطلب على المواد الإنشائية وتشغيل الأيدي العاملة".

ودعت سميسم إلى "ضرورة تقييد القروض الاستهلاكية، مثل شراء سيارة، لكونها تزيد من الاستيراد واستنزاف العملات".

وشددت على "ضرورة تشجيع القروض التي تشكل دفعة للاقتصاد، بشرط أن تكون هناك شفافية في منح تلك القروض، وأن تكون ذات جدوى اقتصادية"، مشيرة إلى أن "السُلف التي تعطى للموظفين بفوائد مرتفعة هي استغلال لحاجة الناس، وليس فيها أية منفعة اقتصادية، وهدفها إسكات الناس وزيادة النسخة الاستهلاكية للمواطن من دون بناء قاعدة اقتصادية".

ويبلغ الاحتياطي النقدي للعراق من الدولار حالياً 56 مليار دولار، بحسب المصرف المركزي العراقي، الذي أكد أن الاحتياطي ارتفع بنحو 4 مليارات دولار منذ خفض قيمة الدينار العراقي وارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية.

https://www.independentarabia.com/node/203126/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%88%D9%81-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%88%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AB%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

13 - حجم الديون الخارجية يهدد تونس بالإفلاس

حمادي معمري صحفي تونسي الجمعة 2 أبريل 2021

أزمة سياسية واقتصادية عميقة تتخبط بها البلاد

كان رئيس الحكومة هشام المشيشي أكد أن تونس قادرة على تخطي كل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (أ ف ب)

كشفت دائرة المحاسبات (جزء من السلطة القضائية)، أن تونس ستسدد، بداية من عام 2021 وحتى عام 2025، دفعات قروض بقيمة ألف مليون دولار سنوياً، وهو ما يعكس معضلة الدين الخارجي، الذي تورطت فيه الحكومات المتعاقبة في البلاد بعد 2011.

مؤشرات مخيفة

وتقدر الإحصائيات، نصيب كل فرد تونسي، من الديون الخارجية، للدولة، في حدود ثمانية آلاف دينار، (2.6 ألف دولار)، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة المديونية وفق مشروع قانون المالية لعام 2021، نسبة 90 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، أي حوالى 100 مليار دينار (30.3 مليار دولار).

وتحتاج تونس هذا العام (2021)، حوالى 6.5 مليار دولار من القروض، بينها قروض خارجية في حدود 4.5 مليار دولار، وقروض داخلية في حدود ملياري دولار.

وتكشف هذه المؤشرات حجم الأزمة المالية، التي تتخبط فيها البلاد، وهو ما دفع عدداً من المختصين في الاقتصاد، إلى دق ناقوس الخطر، محذرين من إفلاس الدولة وانتهاك سيادتها الوطنية.

تداعيات كارثية

في هذا الوقت، اعتبر وزير المالية السابق حسين الديماسي لـ"اندبندنت عربية" أن الإجراءات التي كان من الممكن اتخاذها للتحكم في المديونية قد تأخرت كثيراً، وأصبح من الصعب اتخاذها الآن، للتعاطي مع التداعيات الكارثية للدين، مشيراً إلى تنامي النفقات العمومية للدولة التونسية، على حساب الاستثمار، واستبعد أن تستعيد المالية العمومية عافيتها وتوازنها،

باعتبار تراكم الديون القديمة داعياً إلى صياغة برنامج واضح، من خلال إرادة سياسية للتحكم في هذا النزيف، وترشيد النفقات من أجور ونفقات الدعم.

وتساءل الديماسي عن كيفية تعبئة موارد موازنة الدولة هذا العام، لافتاً إلى أن تونس في حال إفلاس غير معلنة، إذا ما تواصل الوضع كما هو عليه الآن، ومن دون الدخول في إصلاحات قوية. وخلُص وزير المالية السابق، إلى أن عدم الاستقرار السياسي عمق أزمة تونس الاقتصادية، مشيراً إلى وجود الكفاءات القادرة على وضع برنامج للإنقاذ الاقتصادي، والتفاوض مع الجهات المانحة لإعادة النظر في حجم الديون.

استنفار اقتصادي

من جهته، رأى الباحث وأستاذ الاقتصاد في الجامعة التونسية آرام بالحاج أن التداين يمثل معضلة كبيرة، بعد أن وصلت تونس إلى المؤشرات الخطيرة، محذراً من سيناريوهات مخيفة، ولافتاً إلى أن الطبقة السياسية غير واعية لخطورة الوضع، وهي مستمرة في صراعاتها في ظل غياب حوار وطني سياسي اقتصادي واجتماعي جدي، وشدد على أن التأخر في إعداد قانون مالية تكميلي، دليل على تخبط الحكومة، وعدم قدرتها على مسايرة الوضع، وإيجاد حلول جذرية لمشكلات الاقتصاد والمالية العمومية، بينما شبح الإفلاس يطل برأسه.

ودعا بالحاج إلى حال "استنفار اقتصادي"، والدخول في عملية إصلاح عميقة يكون لها ثمن سياسي باهظ من خلال تجميع كل القوى الوطنية حول رؤية اقتصادية واضحة عبر حوار وطني يمكن تونس من الخروج من الأزمة والتحكم في التداين، وتتمحور مخرجاته حول التسريع في جلب اللقاح لإنقاذ الموسم السياحي، وإعداد خطة لاستقطاب تحويلات التونسيين في الخارج،

والدخول في مفاوضات مع الشركاء، بقصد تحويل جزء من الديون إلى استثمارات. ودعا أيضاً إلى تنشيط الاقتصاد الوطني، وإرساء هدنة اجتماعية مقابل التعهد بتجميد الأسعار، ثم الانطلاق الجدي في عملية الإصلاح، بدءاً بمنظومة الدعم، ومروراً بالمؤسسات العمومية وصولاً إلى النظام الجبائي، والإدارة العمومية.

تونس في حال إفلاس غير معلنة

وعبرت الصحافية المختصة في الشأن الاقتصادي جنات بن عبدالله عن أن الدولة التونسية في حال إفلاس غير معلنة، مشيرة إلى أنها فرطت في قرارها الوطني، وفي سيادتها الوطنية، من خلال ارتهانها إلى الخارج، وتحديداً إلى الجهات المانحة، مع تجاوز حجم التداين الخارجي مستويات غير مسبوقة، وأكدت بن عبدالله، أن تونس، لم تُحسن التعاطي مع جائحة كورونا، لافتة إلى أنه كان من الأجدر، التخلص تدريجاً من التداين الخارجي، والتعويل على الموارد الذاتية، وتقليص العجز، وتدعيم الاستثمار، من خلال التخفيض في نسبة الفائدة، وعبرت عن تخوفها من أن تعجز الدولة التونسية عن تسديد التزاماتها المالية مع الجهات المانحة، أو تلتجئ لتسديد ديونها على حساب النفقات الأساسية للدولة، أو ربما تقليص أجور الموظفين، وتخفيض الدعم على المواد الأساسية والمحروقات، وبالتالي المس من المقدرة الشرائية للمواطن التونسي المتدهورة أصلاً.

تخطي الصعوبات

وكان رئيس الحكومة هشام المشيشي أكد في أكثر من مناسبة أن تونس قادرة على تخطي كل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها حالياً إذا تم وضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار.

كما سبق وأكد وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار علي الكعلي أن وضعية المالية في تونس صعبة منذ سنوات، مضيفاً، "على الرغم من صعوبة الوضع المالي، فإن مداخيل الدولة ودفوعاتها تسير بصفة طبيعية، وفق ما جاء في قانون المالية لعام 2021".

وعجزت الحكومات المتعاقبة على ابتكار حلول جديدة تُغني البلاد عن تبعات الدين الخارجي في وقت تتكدس الديون الخارجية على الدولة، أصلاً وفوائد، وسط حال من عدم الاستقرار السياسي، والركود الاقتصادي.

https://www.independentarabia.com/node/208531/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%B3

14 - كم بلغت ديون العراق وما مصير الورقة الإصلاحية؟

الجمعة 20 أغسطس 2021 18:23

جبار زيدان صحافي عراقي @jabarzed

المستشار المالي لرئيس الحكومة: للصين والهند دور مهم في مشاريع الإعمار (اندبندنت عربية)

أطلقت الحكومة العراقية، برئاسة مصطفى الكاظمي، خطة للإصلاح الاقتصادي وتنويع الإيرادات لتحقيق التنمية المستدامة للبلاد. وترغب

الحكومة في إعادة اقتصاد العراق إلى قوته بعد أن تعرض إلى انهيار كبير منذ 2003.

وعانى العراق خلال السنوات الماضية من أزمة أمنية ومالية خانقة بسبب تراجع إيرادات النفط. ما أثر في الوضع الاقتصادي للبلد المعتمد على إيرادات النفط.

وأطلقت الحكومة العراقية العام الماضي "الورقة البيضاء الإصلاحية"، في محاولة لتعظيم الإيرادات المالية غير النفطية. ويقول الدكتور مظهر محمد صالح، المستشار المالي لرئيس مجلس الوزراء العراقي لـ"اندبندنت عربية"، "لقد تصدى مجلس النواب لمحاور أساسية من قانون الموازنة 2021 التي تضمّنتها الورقة البيضاء، ولا سيما في مجال الإصلاح المالي، ولم تستطع الورقة سوى تحقيق التكييف النقدي الذي اعتمد تعديل قيمة الدينار أو سعر صرفه لمصلحة موارد الموازنة. ولم يحقق الإصلاح المالي نتائج ملموسة، لا سيما في تعظيم الإيرادات المالية غير النفطية بغية التنويع المالي وتعزيز الاستدامة المالية".

ويعتقد صالح أن "الورقة البيضاء تبقى من الناحية النظرية أشبه بالدستور الاقتصادي لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإصلاحه وفق رؤية تنموية، وتفتقر الورقة البيضاء إلى حزمة سياساتية واضحة قابلة للتطبيق في مواعيد محددة على مدى السنوات الخمس أو العشر المقبلة وبمرحلتين".

ويضيف، "يجب أن تنسجم الورقة البيضاء مع برنامج وطني للتنمية المستدامة الطويلة الأجل، كي تكون جزءاً لا يتجزأ من ذلك البرنامج، مع توافر سياسات اقتصادية واجتماعية واضحة المعالم، شريطة إصدارها في

قانون يمنح السلطة التنفيذية المرونة الكافية لتطبيق الإصلاحات في إطار ذلك البرنامج الإنمائي الوطني، وبحزم تنفيذ متناسقة زمنياً".

ويعتبر أن "هذا ما يمكن أن تعمل به السلطة التشريعية المقبلة في ضوء نتائج الانتخابات التشريعية في 10 أكتوبر (تشرين الأول) 2021. وأهمية إيجاد رابطة تنفيذية وإجرائية بين سلطتي المال والتخطيط بغية تسيير برنامج السنوات العشر التنموي والإصلاحي".

ديون العراق

وعن حجم الديون الخارجية للعراق، يجيب صالح بأن "المديونية العراقية ذات نمطين، الأول مديونية خارجية تعود إلى حقبة ما قبل عام 1990، وقدرت عند إقرار اتفاقية نادي باريس 2004 بنحو 128 مليار دولار وجرى شطبها بنسبة تتراوح بين 80 و100 في المئة، ولم يبق منها سوى بضعة مليارات يجري سدادها بموجب قانون الموازنة العامة الاتحادية سنوياً، وهناك ديون سيادية أجنبية وديون أجنبية لدائنين تجاريين".

ويذكر أن "العراق لم ينغمس في ديون خارجية إلا بعد العامين 2014 – 2017، بسبب الأزمة المزدوجة المالية والأمنية آنذاك، وقد اقترض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى إصدار سندات أوروبية لمصلحة العراق بقيمة ملياري دولار، وفي تقديري فإن إجمالي الدين الخارجي الكبير الواجب السداد في السنوات المقبلة لا يتعدى 23 مليار دولار".

ويرى أنه على الرغم مما تقدم، "هناك ديون لم تجر تسويتها من بقايا اتفاقية نادي باريس، وتخضع لشروط الشطب في الاتفاقية البالغة نسبتها 80 في المئة من قيمة الدين المؤكد والصحيح صعوداً إلى شطبها كليّاً، ولم يطالب بها الدائنون حتى الآن، وهي ما زالت معلقة بشروط اتفاقية نادي

باريس كما ذكرنا وتقدر بنحو 41 مليار دولار، وإن أكثر من 60 في المئة من بقايا ذلك الدين تعود إلى أربع دول خليجية".

ويتابع، "لكون الدين بغيضاً كما يطلق عليه في أدبيات الديون وارتبط بتمويل الحرب العراقية – الإيرانية ولم يذهب إلى التنمية الاقتصادية، فإن النية الصادقة للدائنين تتجه نحو شطبها كلياً وحذفها من الدفاتر المحاسبية".

أما النمط الثاني من الديون، فهو الدين الداخلي، الذي يلفت صالح إلى أنه "بين وزارة المالية والجهاز المصرفي الحكومي حصراً، وجل ودائع المصارف الحكومية هي ودائع مؤسسات الحكومة نفسها، ويبلغ ذلك الدين الداخلي قرابة 50 مليار دولار، ونسبة 58 في المئة منه هي بحوزة السلطة النقدية، وستتخذ الحكومة مستقبلاً إجراءات لتسوية تلك الديون لكونها داخل الجهاز الحكومي".

الروابط النفطية

ويكشف مستشار رئيس الوزراء العراقي عن "قوة الروابط النفطية بين العراق والهند والصين، إذ تبلغ صادرات العراق من النفط الخام إلى أسواق آسيا قرابة 65 في المئة من إجمالي صادرات العراق النفطية. لذا، فإن الميزان التجاري العراقي مع هذين البلدين هو الثقل الأكبر في حركة ميزان المدفوعات العراقي".

ويلفت إلى أن "لشركات المقاولات الهندية في العراق تاريخاً طويلاً في مجال مشاريع الإعمار والبنية التحتية، والصين أيضاً هي الشريك الأقرب في تنفيذ المشاريع التنموية ولا سيما البنى التحتية، وذلك لكون البلدين هذين يملكان قدرات تنافسية عالية في التنفيذ وهما صاحبا تجربة مميزة في الإعمار

خلال العقود الثلاثة الماضية، فضلاً عن تقارب ظروف وبيئات العمل إلى حد واسع".

ويتوقع صالح أن يكون لهذين البلدين دور "في مجال النقل والسكك الحديدية والطرق السريعة والإعمار وشبكات مياه الشرب والمجاري التي يعانيها العراق، إضافة إلى الصحة والتعليم".

ويختتم صالح كلامه بأن "التوجه نحو الصين والهند يأتي من تجربتهما في إدارة مشاريعهما، وهما بلدان يشكلان ديمغرافياً ما يزيد على ثلث سكان الأرض، كما يأتي التعاون معهما ضمن تطور الروابط الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع عموم بلدان القارة الآسيوية الناهضة، التي تحصد قرابة نصف معدلات النمو الاقتصادي في العالم وتعيش عصراً تكنولوجياً متقدماً".

https://www.independentarabia.com/node/252066/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D9%83%D9%85-%D8%A8%D9%84%D8%BA%D8%AA-%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D9%85%D8%A7-%D9%85%D8%B5%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A9%D8%9F

15 - العراق يخطط لمراجعة عقود الشركات النفطية

مؤيد الطرفي مراسل عراقي الأحد 7 فبراير 2021 23:42

ثمة تساؤلات كثيرة في ما يخص ارتفاع الكلفة وتأثيره في الإيرادات

طالبت اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي الحكومة بمراجعة كل العقود مع شركات النفط (رويترز)

عقود الشركات النفطية العالمية التي تعمل في معظم الحقول النفطية العراقية ضمن جولات التراخيص التي أجرتها البلاد منذ العام 2009، عادت أخيراً لتكون تحت أنظار مجلس النواب الذي يرغب في مراجعة شاملة لها، تخفض بشكل جزئي قيمتها التشغيلية بما يتناسب وتراجع أسعار النفط العالمية.

وعلى الرغم مما حققته هذه الجولات من رفع إنتاج النفط العراقي الذي بلغ أدنى مراحله في العام 2007، بـ 1.5 مليون برميل يومياً، ليصل إلى 5 ملايين برميل يومياً، لا سيما بعد قيام هذه الشركات بعملية تطوير حقول النفط العراقية جنوب البلاد، في مختلف النواحي إنتاجاً وتصديراً واستخراجاً، ثمة تساؤلات كثيرة في ما يخص ارتفاع الكلفة، وتأثير هذا الأمر في إيرادات العراق النفطية.

هذه التساؤلات أخذت طريقها إلى اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي، فعقدت اجتماعاً مع وزير النفط إحسان عبدالجبار ومديرَين عامين في وزارة النفط لمناقشة الملف، بحسب بيان لنائب رئيس اللجنة مثنى السامرائي، وصدرت عن الاجتماع توصية بضرورة مراجعة العقود بما يحفظ حقوق العراق، كونها لم تعد تتناسب مع الظروف الاقتصادية للبلاد.

ستراجع بعض النقاط

يبدو أن البرلمان العراقي أكثر جدية هذه المرة في تناول الموضوع، إذ أُدرجت فقرة في التعديلات التي أجريت على مسودة قانون الموازنة العامة، تُلزم الحكومة بمراجعة عقود شركات النفط بشكل جدي، لجعلها منسجمة مع الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها البلاد.

ويكشف عضو اللجنة المالية جمال كوجر أن اللجنة طالبت الحكومة بمراجعة كل العقود ومن ضمنها الخاصة بجولات التراخيص، مبيناً أن اللجنة عقدت اجتماعاً مع وزير النفط إحسان عبدالجبار، وعرضت عليه الثغرات الموجودة في جولات التراخيص.

وأعلن كوجر أن وزير النفط وعد بمراجعة بعض النقاط والفقرات التي تؤثر في الاقتصاد والعمل على تصحيح المسار.

تشجيع الشركات

ويرى المتخصص في الشأن النفطي كوفند شيرواني أنه "في الإمكان تشجيع الشركات النفطية على مراجعة العقد النفطي من خلال منحها حقولاً نفطية جديدة بشروط تخدم مصالح الشعب العراقي".

ويقول شيرواني، "هناك مكاسب كبيرة حصلت عليها الشركات النفطية، وأصبحت آثارها كبيرة في الاقتصاد العراقي، ومن الضروري تعديل العقود النفطية بما يضمن مصالح العراق"، مبيناً أن "المستحقات المالية للشركات تشكل أرقاماً كبيرة وعبئاً وجهداً على الموازنة، وهناك ضرورة لمراجعتها". ويلفت إلى أنه "في الإمكان إعطاء حوافز للشركات النفطية إذا ما تساهلت في العقود الجديدة".

ويمكن أن يؤدي إلغاء العقود من طرف واحد إلى تبعات مالية وغرامات جزئية تُدخل العراق في مشكلات قانونية معقدة، بحسب شيرواني، الذي دعا إلى "إعطاء حوافز لتلك الشركات بعقود جديدة، بشروط أخرى أكثر عدالة".

ويوضح شيرواني أن "جولات التراخيص مبنية على احتساب نسبة مقطوعة للشركات عن كل زيادة في الإنتاج، ولا تضع سقفاً معيناً له"، لافتاً

إلى أن "انخفاض سعر النفط يؤثر بشكل كبير في الإيرادات، ويجعل المستحقات كبيرة، وتعد أرقامها كبيرة وغير منصفة للبلاد".

أفضل كلف في العالم

ويدافع المتخصص في الشأن النفطي حمزة الجواهري عن العقود النفطية التي وقّعها العراق مع الشركات النفطية ضمن جولات التراخيص، ويعتبر أنها "من أفضل العقود النفطية في المنطقة، وأقلها كُلفة في العالم".

ويضيف الجواهري أن "رئيس اللجنة المالية هيثم الجبوري أكبر الداعين لمعارضة عقود جولات التراخيص"، مبيناً أن "إنتاج برميل النفط لا يزيد على ثلاثة دولارات للبرميل الواحد، عدا أجرة الشركات التي لا تزيد على 1.08 دولار للبرميل".

مراجعة

ويتحدث الجواهري عن مراجعة هذا العقود في العام 2006 من جانب استشاريين عالميين، عبر مكتب استشارات نرويجي، وكان التقرير مكوناً من 72 صفحة، تضمن أنها من أفضل العقود ولا توجد فيها مشكلة، لافتاً إلى أن التقرير تحدّث عن مشكلة في إدارة العقود.

ويفتقر العراق إلى عقول تفاوضية تجلس أمام الشركات العالمية في إمكاناتها الكبيرة، بحسب الجواهري، الذي أشار إلى وجود لجنة "جي أم سي"، وفيها أربعة عراقيين وأربعة من ممثلي الشركات، بينهم عراقي استطاعت الشركات من خلاله تمرير كثير من الأمور ضد مصلحة العراق.

ويرى الجواهري أن "العقود هي ضمن الأفضل في العالم، وأعدها استشاري بريطاني بناء على ثوابت وطنية عراقية"، مشيراً إلى أن "هذه العقود وضعت من قبل 15 خبيراً عراقياً، من بينهم المتكلم".

محاكم عالمية: ويحذّر الجواهري من إلغاء عقود جولات التراخيص، "كونها ستُدخل البلاد في قضايا دولية مع هذه الشركات أمام المحاكم الدولية، وستغرقنا بالديون". ووفق الجواهري، فإن كُلف الإنتاج والتطوير والأجور تبلغ 9.5 دولار للبرميل الواحد، وبعد إكمال مراحل التطوير تتبقى كُلف الإنتاج والأجور التي ستبلغ أربعة دولارات.

ووقّع العراق منذ العام 2009 سلسة من العقود مع شركات النفط العالمية لتطوير حقوله في مناطق جنوب ووسط البلاد، لتركز على محافظات البصرة وميسان وواسط وذي قار، ثم توسعت للكشف عن احتياطات نفطية جديدة في محافظات المثنى والنجف والأنبار.

https://www.independentarabia.com/node/191721/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%A9-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7%D9%8A%D8%A9

16 - مصر... منظومة الفاتورة الإلكترونيّة كنز الضّرائب للحكومة

2021-09-16 | المصدر: رويترز

وزير المالية المصري محمد معيط

تُلزم مصر كبار دافعي الضرائب بالانضمام إلى برنامج لتقديم فواتيرهم الضريبية إلكترونياً، وهو نظام يهدف لدمج المتاجر الصغيرة وغيرها من الشركات في الاقتصاد الرسمي، والتي بقِيت بمنأى عن رقابته لفترة طويلة.

وتعوّل الحكومة على هذا النظام للمساهمة في مضاعفة إيراداتها الضريبية في فترات لاحقة.

وانضم قرابة 500 من كبار دافعي الضرائب في مصر بالفعل في أول مرحلتين، في تشرين الثاني (نوفمبر) 2020 وشباط (فبراير) 2021. وكان يوم الأربعاء آخر موعد للشركات الباقية في مرحلة أخيرة لدافعي الضرائب الكبار عن التعاملات بين الشركات.

وتوقّع وزير المالية محمد معيط أنه "باستكمال المشروع الأسهل سترتفع إيرادات الضرائب إلى مثليها، من تريليون إلى تريليوني جنيه مصري" (128 مليار دولار).

لكنه أضاف أن مشروعاً قد يكون أكثر تعقيداً سيبدأ في غضون ستة أشهر، يتعلق بتسجيل الشركات التي تُجري معاملات مع المستهلكين.

وتابع: "قمنا بترسية المشروع بالفعل على شركة عالمية ستديره معنا. وستقام مراسم الاحتفال ببدء المشروع هذا الشهر".

ورأى أن هذا "سيساعد على نحو واضح في دمج القطاع غير الرسمي، لأنه سيكفل أن يكون كل القطاع غير الرسمي ملحوظاً ومشمولاً في القطاع الرسمي".

وأعلنت الحكومة في الشهر الماضي أنه على كل الأجهزة الحكومية والشركات التي تملك الدولة حصة بها، التسجيل قبل الأول من تشرين الأول (أكتوبر) أيضاً.

وقال أحمد حافظ، المحلل لدى "رينيسانس كابيتال"، إن النظام الجديد "سيُجبر جزءاً أكبر من الاقتصاد على سداد الضرائب"، وإن كان من الصعب

على الأرجح الحكم على التأثير المتوقع حتى يجري تطبيق النظام وتفعيله على نحو كامل.

وتابع: "لا أعتقد أن الحكومة لديها بيانات كافية لإجراء تقييم ملائم، ومعرفة حجم الإيرادات الإضافية التي ستَجنيها".

وحضَّ صندوق النقد الدولي مصر منذ وقت طويل، على وضع أساس أكثر صلابة لقاعدتها الضريبية.

وحذرت مصلحة الضرائب المصرية من أنه سيجري اتخاذ إجراءات ضد أي شركات كبيرة باقية، ولم تسجل حتى أمس الأربعاء.

وقال رضا عبد القادر، مدير مصلحة الضرائب، في بيان نشرته الصحف يوم الثلثاء: "عدم التزام الشركات بالانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية سيترتب عليه وقف تعامل تلك الشركات مع كل أجهزة الدولة وهيئاتها وشركاتها، اعتباراً من الأول من تشرين الأول (أكتوبر) المقبل، كما سيتم وقف صرف دعم الصادرات لتلك الشركات اعتباراً من الأول من تشرين الأول (اكتوبر)".

عمليّة تدريجيّة

وكانت الشركات الكبيرة المصنّعة للسلع الاستهلاكية ضمن أوائل الشركات التي أجبرت على الالتزام. ويتعين على كل منها تقديم بيانات ضرائب الاستهلاك وتوقيعها الإلكتروني الخاص، وكود كل منتج إلى مصلحة الضرائب.

وتم منح شركة إيديتا للصناعات الغذائية، التي كانت ضمن 347 شركة سجلت في شباط (فبراير)، مهلة حتى 15 أيار (مايو) للبدء في إصدار الفواتير إلكترونياً. وقالت منة شمس الدين، مديرة علاقات المستثمرين وتطوير

الأعمال في إيديتا، التي كانت واحدة من أوائل الشركات التي نجحت في تطبيق النظام: "كان الأمر صعباً للغاية في البداية".

ورداً على سؤال بشأن منظومة الفاتورة الإلكترونية، أكد مالك متجر بقالة في وسط القاهرة، أنه "لن يوافق أبداً على الانضمام".

لكنّ مصادر مطلعة في القطاع تقول إن تجار التجزئة هؤلاء يجري إدراجهم بدون إبلاغهم بالضرورة، أن تفاصيل مشترياتهم ستُقدم الآن إلى مسؤولي الضرائب.

https://www.annaharar.com/arabic/economy/%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/16092021015741342

17 - السّودان... التّضخم السّنوي يسجّل تراجعاً لأول مرة منذ بداية المرحلة الانتقاليّة

سوق في الخرطوم 14-09-2021 المصدر: ا ف ب

سجل معدل التضخم السنوي في السودان تراجعاً، لأول مرة منذ بداية المرحلة الانتقالية في البلاد التي تلت إطاحة الرئيس السابق عمر البشير قبل أكثر من عامين.

وذكرت وكالة أنباء السودان (سونا)، الثلثاء، أنه "انخفض معدل التغير السنوي (التضخم) مسجلاً 387,56% لشهر آب (أغسطس) مقارنة بمعدل 422,75% لشهر تموز (يوليو) بانخفاض قدره 35,22 نقطة".

وأوضحت "سونا" أن انخفاض معدل التضخم جاء متأثراً، بتراجع أسعار المواد الغذائية خلال آب (أغسطس). ويمر السودان بمرحلة انتقالية صعبة

منذ إطاحة الرئيس السابق عمر البشير في نيسان (أبريل) 2019، بعد احتجاجات حاشدة ضد حكمه أثارتها الأزمات الاقتصادية.

وتعهدت الحكومة الانتقالية التي تشكلت في آب (أغسطس) 2019 إصلاح الاقتصاد الذي تضرر بسبب عقود من العقوبات الأميركية وسوء الإدارة في ظل عهد البشير. وفي الأشهر الأخيرة، ألغى السودان دعم المحروقات، وقام بتعويم منظم للجنيه للقضاء على السوق السوداء.

وهذه الإجراءات التي يعتبرها كثير من السودانيين قاسية، تعد جزءاً من إصلاحات يدعمها صندوق النقد الدولي لتمكين السودان من تخفيف أعباء ديونه. وأعلن نادي باريس أكبر دائن للسودان، الجمعة، أنه سيلغي الكثير من الديون المستحقة له على السودان للمساعدة في إعادة الخرطوم الى الساحة الدولية. وجاء الإعلان في إطار جهد أوسع من قبل صندوق النقد الدولي لتخفيف أكثر من 50 مليار دولار من ديون السودان، أي نحو 90% من إجمالي الديون، على مدى السنوات القليلة المقبلة.

https://www.annaharar.com/arabic/news/arab-world/egypt-sudan/14092021050532928

18 - إنطلاق مشروع جديد لاستثمار الغاز المشتعل في حقلين جنوب العراق

حقل غاز عراقي 19-09-2021 | المصدر: أ ف ب

أعلنت وزارة النفط العراقية انطلاق مشروع جديد لاستثمار الغاز المصاحب الذي يحترق في حقلين نفطيين في جنوب العراق، وهو ثاني أكثر بلدان العالم لجوءا لهذه الممارسة الشديدة التلوث.

يفترض أن يسمح المشروع الجديد الذي وقع العام 2017 مع شركة بايكر هيوز الأميركية، على المدى الطويل باستثمار 200 مليون قدم مكعب يومياً من الغاز المشتعل في حقلي نفط الناصرية والغراف ، وفقاً لبيان صادر عن الوزارة.

وأوضح عاصم جهاد المتحدث باسم الوزارة لوكالة "فرانس برس" أن "الشركة باشرت فعليا اليوم (الأحد) وهي بحاجة الى مدة ثلاثين شهرا للانتهاء من أعمال البنية التحتية لبدء الانتاج الفعلي لاستثمار الغاز المشتعل ".

وقال وزير النفط احسان اسماعيل إن "مشروع أستثمار الغاز المصاحب من حقلي الناصرية والغراف يأتي ضمن خطط الوزارة (....) لتحقيق أهدافنا المتمثلة بإستثمار جميع الكميات التي تحرق، لتعزيز الانتاج الوطني من الغاز ، وللحفاظ على بيئة نظيفة آمنة، انسجاماً مع التزامنا بالاتفاقات الدولية بهذا الشأن".

ويحرق الغاز المصاحب أثناء عملية استخراج النفط الخام، وهي ممارسة تعتبر أحد أبرز أسباب تلوث الهواء وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

وتحرق شركات النفط الغاز لأنه أرخص بكثير من معالجته لتسويقه .

وتفيد بيانات البنك الدولي أن العراق هو ثاني أكثر دولة في العالم تستخدم هذه الممارسة بعد روسيا وقبل إيران والولايات المتحدة.

في العام 2020 بلغ حجم الغاز المحترق في العراق 17.374 مليون متر مكعب.

ووقّع العراق في بداية ايلول (سبتمبر) اتفاقا جديدا مع شركة "توتال إنيرجي" ينص خصوصا على استثمار 10 مليارات دولار في البنية التحتية. ستستثمر المجموعة الفرنسية في منشآت استغلال الغاز المصاحب المشتعل

في ثلاثة حقول نفطية" لتوليد الكهرباء سعتها الأولية 1.5 جيغاوات، ثم 3 جيغاوات)، وبناء محطة للطاقة الشمسية بسعة 1 جيغاوات لإمداد الطاقة لمحافظة البصرة في جنوب البلاد.

وتأتي هذه المبادرات في وقت يعتمد فيه العراق بشدة في مجال الطاقة على جارته ايران التي تزوّده بثلث احتياجاته من الغاز والكهرباء بكلفة عالية.

وباتت بغداد مدينة لطهران بستة مليارات دولار لإمداداتها من الطاقة

https://www.annaharar.com/arabic/economy/%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/19092021042340008

رابعاً – الاقتصاد السوري:

19 - التضخم من على منصة جمعية العلوم الاقتصادية وصل لأكثر من 800 بالمئة مع تراجع في النمو وارتفاع للبطالة

الوطن، علي محمود سليمان، الأربعاء, 15–09–2021

بيّن الباحث الاقتصادي شامل بدران بأن التضخم وإن كان بطبيعته ظاهرة نقدية إلا أنه في الواقع انعكاس لاختلال التوازن الاقتصادي، فالتضخم هو انعكاس لاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي وبين نمط الطلب وتشكيلة العرض أي بين التدفقات العينية (السلع والخدمات) والتدفقات النقدية وبين كل عامل من عوامل الإنتاج والطلب عليه، وأخيراً بين طلب أي قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني وقدرة القطاعات الأخرى على الوفاء بهذا الطلب.

بدران خلال ندوة الثلاثاء الاقتصادي لجمعية العلوم الاقتصادية ناقش دراسته حول «التضخم في سورية– آفة اقتصادية ومخاطر اجتماعية» معتمداً على تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي في سورية بدءاً من عام 2010، وموضحاً بأن المعدلات المرتفعة للتضخم الاقتصادي في سورية، قد وصلت لدرجة التضخم الجامح على الرغم من حساب أغلبية المؤشرات بسعر الصرف الرسمي.

تراجع معدل النمو

حيث تراجع معدل النمو من 2.9 بالمئة في عام 2011 إلى (–26.3) في عام 2012 وأيضاً في عام 2013 وهي السنوات الأسوأ من حيث تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ومع بدء تحسن معدل النمو الاقتصادي إلا أن قيمته بقيت سالبة (–0.7 بالمئة) لعام 2017 وفي عام 2018 تحول معدل

النمو إلى 1.6 بالمئة وفي عام 2019 بلغ 3.7 بالمئة، وذلك وفق البيانات الرسمية المنشورة في المجموعة الإحصائية السنوية.

أما معدل البطالة فقد وصل إلى ذروته في عام 2015 مسجلاً 48.5 بالمئة ثم بدأ بالتراجع في الأعوام اللاحقة حتى وصل إلى 31.4 بالمئة في عام 2019، بينما بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري في عام 2014 ما يقارب 7.1 مليارات دولار مقيمة بسعر الصرف الرسمي للبنك المركزي، وبدأ التراجع في عجز الميزان التجاري حتى وصل إلى 4.5 مليارات دولار ، وتتركز المستوردات السورية بنسبة 45 بالمئة تقريباً على حوامل طاقة و10 بالمئة قمح وغيرها من المستلزمات الضرورية.

كما زادت نسبة القروض الداخلية والخارجية حيث بلغت 1.8 مليار دولار مقيمة بسعر الصرف الرسمي للبنك المركزي، ووصلت نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي 118 بالمئة.

وفيما يتعلق بالمؤشرات الديموغرافية الكلية فإنها تبدلت بشكل كبير ومتسارع ووفق المعطيات الخاصة بكل مرحلة، بلغت نسبة الأسر المقيمة وفق بيانات 2018 ما نسبته 83.5 بالمئة من إجمالي الأسر و15.9 نسبة الأسر النازحة و0.6 بالمئة الأسر العائدة من النزوح، وبلغت نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً 28.7 بالمئة ونسبة الأسر المعرضة لانعدام الأمن الغذائي 38.1 بالمئة ونسبة الأسر الآمنة غذائياً 33.2 بالمئة.

عوامل استمرار التضخم

وأشار بدران إلى عدة عوامل لظهور واستمرار التضخم الاقتصادي في سورية، متمثلة بعدم القدرة على وضع النهج الاقتصادي التنموي الكامل بسبب استمرار ظروف الحرب، والإنفاق الحكومي، والمعروض النقدي، وانعدام

التوازن بين قوى العرض والطلب، والحصار الاقتصادي، وانتشار البطالة، وتراجع فعاليات الصناعة التحويلية، وارتفاع في الميل الحدي للإنفاق وضعف الميل الحدي للادخار, وحسب الدراسة التي ناقشها الباحث بدران فإن التضخم الاقتصادي أثر في الجوانب الاجتماعية ولشريحة واسعة من المجتمع، ولاسيما من ذوي الدخل المحدد، مع عدم توافر البيانات الضرورية لحساب التضخم الاقتصادي وفق معايير متناسقة ما أدى إلى تشتت طرق معالجة التضخم على الصعيد الكلي.

خطة إستراتيجية

وهنا يشير بدران إلى ضرورة وضع خطة إستراتيجية للحد من ظاهرة التضخم من خلال تشكيل فريق من الكفاءات العلمية والمعرفية ومن أصحاب الخبرات الاقتصادية لبناء قاعدة معطيات موثوقة، ووضع إستراتيجية واضحة ومحددة لتخفيض التضخم إلى مستويات مقبولة وتناسب الاقتصاد السوري في مرحلة سورية ما بعد الحرب، ووضع أسس ومعايير لتتبع تنفيذ تلك الإستراتيجية وفق مؤشرات اقتصادية واجتماعية محددة.

العملات الرقمية

ومن ضمن الإجراءات التي يمكن اتخاذها للحد من ظاهرة التضخم، ضرورة تخفيض الإنفاق الجاري في ضوء مراجعة تفصيلية لمكوناته المختلفة لتحديد أهميتها ومدى ضرورتها على أن تتضمن هذه المراجعة الموازنة الحكومية وأنشطة القطاع العام، وإقرار التخصيصات الاستثمارية في ضوء معرفة الموارد الحقيقية والإقراض الاقتصادي الذي يؤمن فعلاً عائداً يفوق أصل القرض وفوائده طبقاً لحسابات مالية واقتصادية دقيقة، وإعادة النظر بتعدد أنظمة سعر الصرف.

مع أهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الكاملة للمشاريع الإنتاجية التي تلبي المتطلبات الأساسية الداخلية، مع الحاجة إلى استخدام النماذج الرياضية في تحليل المؤشرات الاقتصادية لظاهرة التضخم ما يمكننا وبكفاءة عالية للوقوف على طبيعة المشكلة وإيجاد الحلول لها، واستخدام نماذج الأرقام القياسية ودراسة وتحليل مشكلة التضخم لتعطينا قراءة واقعية وتحليلاً منطقياً لتلك الظاهرة، مع الاستمرار في سياسة البحث عن استخدام العملات الرقمية بشكل آمن في الاقتصاد السوري.

أكثر من 800 بالمئة

وبالعودة للأرقام فقد بينت النتائج أن معدلات التضخم الاقتصادي في سورية كانت مرتفعة جداً خلال الفترة من عام 2010 وحتى عام 2020 وقد وصلت لمعيار التضخم الجامح، حيث وصلت في عام 2019 بالنسبة لسنة الأساس 2010 ما مقداره 878.3 بالمئة, وحسب النتائج فإن العلاقة بين التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي في سورية هي علاقة عكسية وقوية، أي إنه كلما زاد معدل التضخم انخفض الناتج المحلي الإجمالي، بينما تكون العلاقة بين التضخم ومعدلات البطالة طردية وقوية جداً، أي إنه كلما زاد معدل التضخم زادت معدلات البطالة، وكذلك الأمر للعلاقة بين التضخم وسعر الصرف في سورية فهي علاقة طردية وقوية، أي إنه كلما زاد معدل التضخم ارتفع سعر الصرف, وقد انعكس التضخم الاقتصادي على الأسعار التي تشهد ارتفاعاً مستمراً على المستوى العام للأسعار، وساهمت في ذلك عوامل متعددة منها اختلال التوازن بين عرض النقد ومستوى الناتج الحقيقي، وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، إضافة إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك.

إيجابيات التضخم

ونوه بدران بأن للتضخم بعض الآثار الإيجابية نتيجة لما يوفره من دفعة قوية للاقتصاد وتعزيز الأنشطة المتنوعة، على فرض أساسي هو أن زيادة المعروض النقدي تسهم في زيادة الطلب على عناصر الإنتاج المختلفة لاستخدامها في الأغراض الاستثمارية، وفي ظل وجود موارد إنتاجية معطلة قابلة للاستغلال، ووجود جهاز إنتاجي مرن قادر على الاستجابة للزيادة في الطلب، يمكن تحسين الطاقة الإنتاجية وطرح المزيد من السلع والخدمات، إضافة للحد من البطالة. وهذا صحيح بالنسبة للدول المتقدمة ولكن المشكلة في سورية هي أن الموارد والطاقات العاطلة ليست مهيأة للاستخدام المباشر والسريع، فمشكلة الموارد الطبيعية والبشرية العاطلة ترجع إلى قصور كفاءة الجهاز الإنتاجي وعدم تأهيل هذه الموارد للانتظام في عجلة الإنتاج

20 - برعاية من بنك سورية الدولي الإسلامي انطلاق أعمال معرض "إكسبو تك حلب"

الخبير السوري: 2021/09/16

برعاية من بنك سورية الدولي الإسلامي انطلقت أمس الأربعاء 2021/9/15 أعمال المعرض التخصصي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات "إكسبو تك حلب"، والذي يقام على مدار ثلاثة أيام في فندق شيراتون حلب وبمشاركة 40 شركة محلية تعمل في قطاع الاتصالات وأخر في البرمجيات إضافة إلى المصارف.

وقدم البنك من خلال جناحه في المعرض، مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية إلى جانب باقة من الحلول المصرفية الرقمية لعملائه

ومنها خدمة نقاط البيع (P.O.S) والتي تم إطلاقها مؤخراً، ويعد بنك سورية الدولي الإسلامي أول بنك يطلق هذه الخدمة في السوق السورية استجابة لاحتياجات العملاء المتزايدة للحلول الرقمية التي تمكنهم من التعامل المصرفي بكفاءة أكبر، إضافة إلى خدمة الإنترنت المصرفي والموبايل البنكي وغيرها من الخدمات الرقمية التي تقدم الخدمة للعميل مع توجهات الحكومة واستراتيجيتها نحو التحول إلى اقتصاد رقمي ومجتمع أقل اعتماداً على النقد.

وفي تصريح للسيد بشار الست الرئيس التنفيذي لبنك سورية الدولي الإسلامي أكد على أن مشاركة البنك في هذا المعرض، تأتي في إطار حرص البنك المتواصل على المساهمة في المبادرات والفعاليات الاقتصادية الهادفة لدعم التحول الرقمي ومواكبة أحدث المستجدات في قطاع التكنولوجيا المصرفية، الأمر الذي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وأوضح الرئيس التنفيذي أن البنك يقوم بشكل مستمر بتحديث بنيته التحتية المصرفية، ويواصل خطته في تطوير الأنظمة الإلكترونية، كما يخطط لإطلاق حزمة من القنوات والخدمات الرقمية الجديدة خلال الفترة المقبلة لأنها تشكل مستقبل الخدمات المصرفية، مشيراً إلى أن البنك يضع الخدمات المصرفية الرقمية على رأس اهتماماته لما لها من دور في تعزيز التحول الرقمي، وكذلك تغطية احتياجات قاعدة عريضة من العملاء المستهدفين لهذا النوع من الخدمات.

وكان بنك سورية الدولي الإسلامي أطلق خدمة نقاط البيع (P.O.S) في منتصف شهر نيسان الماضي وبلغ عدد أجهزة الدفع الالكتروني P.O.S التي نشرها حتى اليوم أكثر من 500 جهاز ويعمل على توسيع نطاق الخدمة عبر نشر شبكة واسعة من أجهزة نقاط البيع P.O.S حتى نهاية العام الجاري

حيث يستهدف نشر حوالي ٢٥٠٠ نقطة بيع في مختلف القطاعات في السوق السورية (فنادق – مطاعم – مراكز تسوق – مستشفيات و مراكز طبية – محلات تجارية وغيرها من الفعاليات(في دمشق والمحافظات، وتُعد هذه الخدمة أحد الحلول التقنية المهمة للمدفوعات وتُتيح آلية متطورة للدفع الإلكتروني من خلال البطاقة المصرفية التي تمكن عملاء البنك من دفع ثمن مشترياتهم وخدماتهم بيسر وسهولة.

يذكر أن المعرض يتضمن أربعة اختصاصات الأولى (البرمجيات) والتي تعنى بتطبيقات الدفع الالكتروني وأنظمة المحاسبة والإدارة وتطبيقاتها ونظم الأتمتة الإدارية والتصميم والإعلان وغيرها، أما الثانية (الاتصالات) والتي تشمل مخدمي شبكات الاتصالات ومزودي خدمات الانترنت وأجهزة ونظم نقل البيانات، في حين يتضمن الاختصاص الثالث (التكنولوجيا) أجهزة الحواسيب المكتبية والشاشات وتقنياتها وأنظمة المراقبة والانذار والكابلات والمقاسم الهاتفية وأجهزة الصوت وملحقاتها، وأخيراً الاختصاص (الخدمي) والذي يضم شركات التسويق الالكتروني والمعاهد ومراكز التدريب الفني والمهني وشركات التأمين والمصارف.

معلومات عن البنك:

بنك سورية الدولي الإسلامي تأسس برأسمال قدره (5) مليارات ليرة سورية وقام برفعه ليصل إلى 15 مليار ليرة وبدأ تقديم أعماله المصرفية في الربع الثالث من عام 2007.

ويبلغ عدد فروعه ومكاتبه 28 فرعاً ومكتباً منتشره في مختلف المناطق السورية، ووصل عدد عملاء البنك إلى أكثر من 275 ألف متعامل حتى نهاية العام 2020 ويعد البنك من أكبر البنوك السورية الخاصة من حيث

عدد المساهمين حيث بلغ عددهم حوالى 13 ألف مساهم، ومن أهم غايات البنك توفير وتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في سورية من خلال قيام البنك بالمساهمة في عملية التمويل والاستثمار اللازمة لتلبية احتياجات المشاريع الإنمائية المختلفة بما ينسجم وأحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تحقيق نمو دائم ومتصاعد في الربحية وفي معدلات العائد على حقوق المساهمين.

http://syrianexpert.net/?p=59830

21 - قمة سورية روسية في موسكو بين الرئيسين الأسد وبوتين

الخبير السوري: 2021/09/14

عقدت في موسكو قمة سورية روسية بين السيدين الرئيسين بشار الأسد وفلاديمير بوتين جرى خلالها التباحث في ملفات التعاون الثنائي القائم بين البلدين والإجراءات المتخذة لتوسيعه وتطويره تحقيقاً للمصالح المشتركة.

القمة التي استهلت باجتماع ثنائي مطول بين الرئيسين انضم إليه لاحقاً وزير الخارجية الدكتور فيصل المقداد ووزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو بحثت التعاون المشترك بين جيشي البلدين في عملية مكافحة الإرهاب واستكمال تحرير الأراضي التي ما زالت تخضع لسيطرة التنظيمات الإرهابية.

كما تم التباحث بشأن الخطوات المتخذة على المسار السياسي حيث أكد الجانبان أهمية استكمال العمل في هذا المسار من أجل التوصل إلى توافقات

بين السوريين ودون أي تدخل خارجي وتطرقت المباحثات أيضاً إلى مجالات التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وناقش الرئيسان الأسد وبوتين آخر مستجدات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية.

وفي مستهل القمة الثنائية قال الرئيس الأسد: "أنا سعيد أن نلتقي اليوم في موسكو وقد مضى على العملية المشتركة لمكافحة الإرهاب الآن نحو ست سنوات حقق خلالها الجيشان العربي السوري والروسي إنجازات كبيرة ليس فقط من خلال تحرير الأراضي أو من خلال إعادة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم وإنما أيضاً من خلال حماية مواطنين أبرياء كثر في هذا العالم لأن الارهاب لا يعرف حدودا سياسية ولا يقف عند الحدود السياسية."

وأضاف الرئيس الأسد: "طبعاً بالإضافة إلى النتائج المهمة في تحرير الأراضي وتراجع الإرهابيين كان إطلاق العملية السياسية سواء في سوتشي أو في أستانا أو في جنيف مؤخراً.. وقد مضى على هذه العملية الآن نحو سنتين تقريباً ولكن كما تعلمون هناك عوائق لأن هناك دولا تدعم الإرهابيين وليس لها مصلحة في أن تستمر هذه العملية بالاتجاه الذي يحقق الاستقرار في سورية.. وقامت بعض الدول بفرض حصار على الشعب السوري.. حصار نصفه بأنه غير إنساني.. غير أخلاقي وغير قانوني.. مع ذلك نحن مصممون في سورية كحكومة وكمؤسسات دولة على السير بالتوازي في عملية تحرير الأراضي وفي عملية الحوار السياسي."

وقال الرئيس الأسد: "والزيارة اليوم هي فرصة مهمة للنقاش في هاتين النقطتين بالإضافة إلى العلاقات الثنائية التي سيتابعها فريقنا من المختصين في الحكومتين بالتوازي مع اجتماعنا هذا."

وأضاف الرئيس الأسد: "أريد أن أستغل هذا اللقاء لكي أوجه الشكر للدولة الروسية وللشعب الروسي على المساعدات الإنسانية التي قدمت للشعب السوري.. سواء فيما يتعلق بجائحة كورونا مؤخراً أو فيما يتعلق بتأمين كل المستلزمات الأساسية التي يتطلبها المواطن السوري في حياته اليومية.. وأريد ان أتوجه بالشكر لكم وللمؤسسة السياسية الروسية وخاصة وزارة الخارجية للجهود التي قاموا بها في المحافل الدولية للدفاع عن القانون الدولي والذي ينص في بدايته على سيادة الدول وحق الشعوب في تقرير مستقبلها ومصيرها والتي تمكنت بفاعلية وبقوة من منع استثمار عملية مكافحة الإرهاب في العالم لأهداف سياسية تخدم أجندات بعض الدول."

http://syrianexpert.net/?p=59756

22 - أبو صلاح يسأل الحكومة

معد عيسى ، 2021/09/17

قبل أن أصل إليه فاجأني أبو صلاح بصوته المرتفع قائلا : " عمو بحكم وجودكم في الشام أكيد عم تلتقوا بوزراء ومسؤولين ، وبجواب الواثق قلت أكيد ، فقال لي: فيك تسألي شي حدا منهم ليش مجمعين هالمشاكل وشي بيضرب يمين وشي بيضرب شمال ؟ ، فقلت له ما فهمت فقال : والله غريب منطق هالحكومة ، عندها مجموعة مشاكل ، طيب لماذا لا تنهي واحدة منها وترتاح ؟ أنا ها المواطن البسيط بيتي تعرّض للتخريب بالأزمة، فيه ثلاث غرف كل واحده فيها فتحة من جنب ، عطوني مئة بلوكة للترميم فقلت إذا بدي وزع البلوك على الغرف الثلاثة فلن يكون لدي غرفة جاهزة ، لذلك رممت غرفة

واحدة وسكنت فيها لحين توفر الإمكانيات، القصد عمو الدولة عندها مشكلة بالغاز المنزلي و مشكلة بالبنزين ومشكلة بالكهربا ء ، فلماذا لا تقوم بتأمين الغاز المنزلي مثلا وهو أقل كلفة وتحل مشكلة المواطن بالطبخ ويمكن لحد بعيد بالتدفئة على الأقل بمدن الساحل والعاصمة وكثير من المدن وهكذا ترتاح من مشكلة الغاز وبيرتاح المواطن من انتظار الكهرباء ليطبخ أو بيرتاح من الطبخ على الحطب بالأرياف، أما أنو يكون هناك جرة غاز كل ثلاثة أشهر ، والكهرباء حسب الهلة ، والبنزين حسب الناقلة، فهذا يعني قلة تدبير ".

ماسبق طرحه لمواطن عادي وبسيط كما أطلق على نفسه ولو فكرنا بكلامه فهو منطقي ويُمكن أن يحل مشكلة كبيرة للناس، فكثير من الناس ليس لديهم سيارات ولا يُفكرون بالبنزين وستكون مشكلتهم أخف بكثير و لو اضطروا للمشي عدة كيلو مترات من مشكلة تأمين الغاز لإعداد إبريق من الشاي وسلق بيض لفطور الأبناء قبل الذهاب إلى المدرسة وإعداد وجبات للأطفال الصغار.

أليس التفكير بهذا الأمر أجدى من التفكير بتحديد مدة تسليم جرة الغاز حسب عدد أفراد الأسرة ؟ هل فكر المعنيون بكلفة تنفيذ الإجراءات التي أعلنوها وتراجعوا عنها أو عدلوها ؟ وكم كان لها انعكاس سلبي على المواطن مادي و معنوي ؟ آلا تشبه بعض القرارات مشروع بناء مشفى بجانب الحفرة بدل ردمها ؟

الأمر مسؤولية الحكومة مجتمعة ، لا وزارة بعينها ، وللتوضيح لمن لا يعرف وهم كثر حسب ما أراه على مواقع التواصل والصفحات فوزارة النفط لا تشتري النفط ولا المشتقات النفطية ولا تبيعها في حال كانت متوفرة الأمر

مرتبط بمكتب تسويق النفط التابع لرئاسة الحكومة مباشرة وهو الذي يبرم العقود ويستورد المشتقات والمصرف المركزي يمول عمليات الشراء ويقتصر دور الوزارة على توزيع المشتقات لمحطات الوقود فقط وليس لها علاقة أيضا بعمل محطات الوقود فهذا من صلاحية وزارة التجارة وحماية المستهلك ، وعندما نقرأ في أخبار الاجتماعات أنه تم الطلب إلى وزارة النفط زيادة التوريدات والكميات فهذا بعيد عن الشفافية والمصارحة ، الأمر مسؤولية الجميع ولو لم يشعر أبو صلاح بمسؤوليته في الأمر لما أطلق اقتراحه المنطقي والذي يستحق التوقف عنده ، وكي لا ننكر على الرجل فهذا هو اقتراحه الثاني ، فهو كان قد سأل لماذا رفعت الحكومة سعر لتر المازوت ، والمازوت له انعكاس على النقل والشحن والصناعة والخدمات والمياه والمشافي والمنشآت السياحية والمدارس وكل شيء ولم تفكر برفع البنزين بدلا منه وهو يحقق لها نفس الإيراد للخزينة ولكن انعكاسه على الواقع أقل بكثير؟ تجميع المشاكل يفاقم من معاناة المواطن ويشتت الدعم الذي تقدمه الدولة و تضيع معه فائدة الطرفين ، فلا المواطن انحلت مشكلته ، ولا الدولة وصل دعمها ، وفقط حلقات المتاجرة بالدعم والفساد تربح.

http://syrianexpert.net/?p=59862

23 - قرارات فصلت لمصلحة بعض التجار لا الصناعي!

البعث : البعث 2021/09/17

يثير تعدد معارض الألبسة الجاهزة العديد من التساؤلات حول واقع هذه الصناعة، خاصة أن الأسواق المحلية لا تحمل أية مؤشرات إيجابية من حيث

الجودة والموديلات والأقمشة والكميات المطروحة، أو حتى الأسعار ومقارنتها بما سبق، علماً أن صناعة الألبسة استمرت في عملها طيلة فترة الحرب ولم تتوقف، ومارست نشاطها في الأقبية متحدية الظروف الأمنية الصعبة، ومع ذلك لا تبدو الآن بحال جيدة لأنها فقدت الكثير من عوامل الصناعة، أهمها الكهرباء، ومعظم المستوردات الأولية المتعلقة بها كالأقمشة، والاكسسوارات، وغيرها، ما أثر بشكل كبير على عمليات الإنتاج والنوعية.

ولم يخف العديد من الصناعيين إن معظم القرارات التي صدرت بشأن الصناعيين لم يكن لها انعكاس جيد على الصناعة، خاصة فيما يتعلق بالتمويل والاستيراد، وحتى بعمليات التصدير التي لم تنجح إلى الآن رغم المحاولات الكثيرة لعمليات الترويج والتسويق، كما لم تعد المنافسة مع دول الجوار عادلة مع مقارنتها بأسعار منتجات دول عديدة كمصر والصين وغيرهما، ويتم تقديم منتج أفضل بسعر أقل، ما يسبب تقليص فرص التصدير، وفتح أسواق عربية.

تعد الصناعات النسيجية إحدى دعائم القطاع الصناعي، حيث كانت سورية من بين أول خمس دول في العالم بإنتاج القطن الذي يعتبر أساس الصناعة النسيجية العريقة منذ مئات السنين، وقام الصناعيون السوريون بتطوير هذه الصناعة وتحديثها، وتأمين مستلزماتها لاستكمال دورة الإنتاج فيها، كصناعة ملبوسات متنوعة تألقت بجودتها في أكبر الأسواق العربية والعالمية، ويرى رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس أن قطاع التصدير المتعلق بالصناعات النسيجية مازال من أكثر القطاعات الصناعية نشاطاً وجودة، وقد أثرت الأزمة على هذا القطاع الهام من حيث صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج، وحوامل الطاقة، والشحن والتصدير، ويبذل أعضاء

القطاع النسيجي جهوداً كثيرة في المحافظة على سمعة المنتجات النسيجية الوطنية نظراً لخصوصيتها في تنوع منتجاتها، ومواكبتها المستمرة لاحتياجات المستهلك حسب الموضة وفصول السنة التي يتطلب إنتاجها العديد من مستلزمات تلك الصناعة واكسسواراتها التي يتم تأمينها من الدول الخارجية المصنعة لها، لكن الحصار الاقتصادي أثر على مقدراتنا، وتسبب بصعوبة التعاملات المصرفية، وعدم القدرة على تأمين هذه المواد الأولية المتعلقة بهذه الصناعة، ما أدى إلى انخفاض إنتاج المعامل الخاصة بذلك، ومع ذلك مازالت السوق المحلية تتوفر فيها كافة أنواع الصناعات النسيجية، حيث إن أسواق تصدير هذه المنتجات قائمة بنشاطها.

المنتجات السورية مطلوبة بكافة أسواق الدول العربية، منها العراقية والأردنية، بما فيها الصناعات التصديرية الغذائية والنسيجية والهندسية والكيميائية، حيث أكد الدبس أن أسواق تلك البلاد هي أسواق تصدير حقيقية، خاصة في العراق، والأردن الذي يعتبر بوابة لثماني دول خليجية، وتسعى غرفة صناعة دمشق وريفها للمطالبة بعدة إجراءات لتشجيع الصناعات التصديرية، منها تسهيل حركة دخول كافة التجار الصناعيين من كافة الدول العربية والصديقة، بالإضافة إلى دعم المعارض التخصصية، وأجور الشحن، والتواصل مع كافة السفارات في الدول العربية والصديقة للقيام بحملات ترويجية للصناعات السورية، لاسيما أن التسويق يعتبر من أهم أدوات الترويج الاقتصادي، ويؤدي إلى التعريف بالمنتج الوطني.

العديد من الصناعيين فقدوا الأمل بعمليات التصدير، فالواقع لا يمكّنهم من تطوير عمليات الإنتاج في ظل غياب المواد الأولية، وفقدان حوامل الطاقة، ناهيك عن الصعوبات التي يواجهونها في تأمين مستلزماتهم، وهنا

كشف عضو غرفة الصناعة سامر رباطة عن أن القدرة الإنتاجية لا تلبي إلا السوق المحلية، وهي غير قادرة على تغطية الأسواق المحلية، ومعظم المعارض التي تقام هي بالأساس بضائع مصنوعة من أقمشة موجودة في المخازن، وإذا استطعنا الحصول على العقود للتصدير حقاً، فهل لدينا القدرة على الالتزام بها في ظل غياب اللوازم والكهرباء، وفي حال توفرها لا تتناسب تكلفتها مع القدرة التنافسية لباقي المنتجات العربية والعالمية، لأنه في حال استيرادها ستكون مرتفعة مقارنة بتلك المنتجات، أما بالنسبة للمواد الأولية التي تنتج محلياً كالخيوط وغيرها فهي مكلفة أكثر من الاستيراد ذاته، ولا تلبي الطلب من حيث الجودة، ويؤكد رباطة أن الصناعيين يتعرّضون لضغوطات كبيرة في عملية الإنتاج، وهي ليست بالأمر السهل، خاصة القرارات المتعلقة بعمليات التمويل وإعادة القطع الذي لا يدعم الليرة السورية، كما يعتقد البعض، والأهم هو تلبية حاجة الصناعيين، ودعم عملية التصدير التي تعود بالفائدة على قيمة الليرة السورية.

ويرى رباطة أن معظم القرارات التي تم اتخاذها مؤخراً بشأن هذا القطاع كانت تحمل الفائدة لبعض التجار، وهم قلة جداً بالنسبة لمجموع الصناعيين الموجودين، وخصصت هذه القرارات لأجلهم فقط، ما يثير الريبة والتشكيك بمصداقية بعض الجهات العامة في تعاملها مع واقع الصناعيين، فالمستفيدون لا يشكّلون عشرة بالمئة ممن لحق بهم الضرر، كما تشكّل معظم هذه القرارات عرقلة لتطور وزيادة الإنتاج، منها احتكار عمليات الاستيراد للمواد الأولية، وإجبار الصناعيين على التعامل معهم بأسعارهم التي يحددونها وبالنوعيات أيضاً، وبالتالي معظم الصناعيين غير قادرين على استيراد وتأمين مستلزماتهم، وهذا يؤثر بشكل كبير على صناعة الألبسة، خاصة أنها متنوعة

بشكل كبير، "فأقمشة الرجالي تختلف عن النسائي والأطفال"، وأيضاً عن الألبسة القطنية التي تعتبر أكثر حظاً من باقي الصناعات بسبب توفر موادها بشكل أكثر من غيرها. البعث http://syrianexpert.net/?p=59859

24 - ليلة سقوط "الفيس بوك".. الاقتصاد الخفي في سورية تأثر

الخبير السوي: البعث

مع الانقطاع الكامل لشبكة فيسبوك، وانستغرام، وخدمات ماسنجر، خلال الساعات الماضية، والذي صنّف كأكبر انقطاع في تاريخ "فيسبوك"، تسابقت وسائل الإعلام العالمية والمنصات الاقتصادية لحساب خسائر كبرى الشركات العالمية وهبوط سهم "فيسبوك" في البورصة بنحو 5%، ناهيك عن وصول حجم خسائر مارك زوكربيرج – مالك ومؤسس فيس بوك إلى ما يقرب من 10 مليارات دولار، وفي خضم "التطبيل والتزمير" بأرقام لا يتسّع لها عقل المواطن السوري عن تلك الخسائر والتي لم تتوقف منذ ساعة إعادة عمل شبكات التواصل الاجتماعي حتى الآن تبادر إلى أذهان الكثيرين جملة من التساؤلات التي تبادلوها بأسلوب من السخرية حول ما إذا كان لانقطاع وسائل التواصل الاجتماعي تأثير اقتصادي ولو بالحدود الدنيا على بلدنا.؟!

وعلى الرغم من أنّ اقتصادنا لا يعتمد على التقنيات الالكترونية حسب ما أكده لنا أهل الخبرة، إلّا أن العديد ممن يدور مجال عملهم في فلك التسويق الالكتروني أكدوا تأثّر مبيعاتهم بنسبة خسائر تجاوزت 5%، خاصّة في ظل اعتماد الكثيرين اليوم على التسوّق الالكتروني، معتبرين أن غياب الإنترنت لساعات ليست بالطويلة سبب قلق وأوجد أفق للتفكير في حلول بديلة في حال

استمر الوضع لأيام، وكيفية تدارك تلك الخسائر التي ستحصل، ليؤكد محمد كوسا"خبير اقتصادي" وجود مبالغة وتهويل في تعرض اقتصادنا لخسائر مع توقف منصات التواصل الاجتماعي عن عملها، ولم يُنكر كوسا وجود جزء من الأفراد وأصحاب المهن الحرة تتابع قضاياها عبر هذه المواقع، لكن لا يمكن أن نجزم وجود خسائر مالية حقيقية، ولخّص كوسا تأثير هذا الانقطاع بحصول بطء بعقد الصفقات والتداول على مستوى الأفراد لا على مستوى الشركات والمؤسسات العامة، كون الاتصالات الخليوية لم تنقطع والتي تسمح بإتمام تلك الصفقات، منوّهاً إلى أن الانقطاع هذا يسهم بزيادة الإنتاجية في حال كان خلال فترات النهار في بلدنا، خاصّة وأنّ مواقع التواصل الاجتماعي تأخذ حيّز كبير من العمل، ولفت كوسا إلى أننا بلد لا يتأثر بالصدمات العالمية كثيراً "تقنياً، اقتصاد عالمي..."، خاصّة مع عدم وجود بيانات حقيقية في سورية توضح مدى اعتماد الاقتصاد كأفراد ومؤسسات على مواقع التواصل الاجتماعي، وعدم توفر جهة تدرس تلك البيانات وتقدم دراسات ومخرجات للنتائج التي تصل لها.

في المقابل أكد رائد اسكندر خليل "إدارة عامة" أن توقف عمل وسائل التواصل الاجتماعي لبضع ساعات أوجد اتجاهين مختلفين، إذ تأقلمت الفئة العمرية التي تجاوزت سن الأربعين مع هذا الانقطاع بسهولة ومرونة أكبر من الفئة الشابة التي باتت رهينة لهذه الوسائل وانساقت خلف أهواء الفيس والتلغرام و...، لتتبنّى هذه الفئة الشابة أفكار كل ما تقدمه تلك الوسائل من أفكار وطروحات صحيحة كانت أم خاطئة، الأمر الذي يحتّم وجود ضوابط تردع هذه الحالة التي أضرّت بالحالة النفسية لدى أغلب الجيل الجديد، لافتاً إلى أن هذا الانقطاع وفرّ فسحة اجتماعية لدى الفئة الأخرى التي استغلت

غياب الإنترنت بالكثير من الإيجابية ولم تجعل تلك الوسائل تسيطر على عقولها وعلى تفاصيل معيشتها، ولم ينف خليل تأثر بعض الأفراد العاملين في مجال التسويق والترويج والإعلان عبر تلك المنصات بأرقام مالية لا تصل لحد الحديث عنها وتداولها في اقتصادنا كوننا بلد لا يعتمد في اقتصاده حتى الآن على هذه التقنيات بشكل أو بآخر...البعث

http://syrianexpert.net/?p=60250

25 - "أثر المضاعف"

د. عامر خربوطلي

عنوان يبدو غريباً في هذه المرة لغير المختصين في علوم الاقتصاد ولكنه أكثر من واضح للمختصين وهو من أهم المحركات المكتشفة لتفسير شدة الحركة الاقتصادية وهناك عدة مضاعفات منها ما يتعلق بالاتفاق ومنها مضاعف التجارة الخارجية ومضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الاستثمار وهو الأهم والأخطر على مستوى الاقتصاد الكلي.

فما هو هذا الأثر الذي يعمل مضاعفاً بمستويات كبيرة ويجعل من كرة الثلج الاقتصادية البسيطة جبلاً من الجليد قادراً على تحريك الاقتصاد وتعظيم قيمه المضافة وبالتالي زيادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي.

والواضح من هذه المقدمة التي لم نتعرف فيها بعد على ماهية هذا (المضاعف) وآلية عمله وقدرته الغير محدودة إننا في الاقتصاد السوري بحاجة إلى وضع جميع المتطلبات الكفيلة بتشغيل آليات المضاعف لتصبح

آثاره على مستوى كبير من الفاعلية لتحقيق أقصى درجات الانتعاش والتعافي الاقتصادي.

لنعود إلى أصل الموضوع لنقول أن المضاعف هو العملية الناجمة عن زيادة أولية في أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تقود في نهاية المدة إلى زيادة أكبر لذات المتغير، ولهذا يطلق على هذه العملية أثر المضاعف (هو مقياس كمي لأثر اقتصادي وهو اعتراف بأن الاقتصادات المحلي أو حتى العالمية هي عبارة عن شبكة مترابطة لمجموعة من النشاطات الاقتصادية وعندما يحصل تغير في مكان أو جزء ما من الشبكة فأن تأثيراته ستتضاعف في المكان ذاته وفي كل مكان من ذلك النظام تلك التأثيرات تنتج في تأثير كلي أكبر من التأثيرات الذي يمكن أن يتسبب به التغير الأصلي فيما لو حصل ذلك على نحو منعزل عن بقية النشاطات الاقتصادية ويرتبط هذا التحليل بالأصل بالاقتصادي الانجليزي الأشهر (جون كينز) ويعود تاريخه إلى ثلاثينيات القرن العشرين والذي ظهر في طروحات كانت جديدة على الفكر الاقتصادي السائد آنذاك كمعالجة لأزمة الكساد الكبير الذي ظهر في الاقتصادات الرأسمالية في تلك الفترة وقد اقتراح أساساً وسيلة لبلوغ العمالة الكاملة وهدفت هذه الطريقة لإدارة الطلب في المساعدة لتجاوز العجز في استثمار القطاع الخاص بقياس حجم الإنفاق الحكومي المطلوب للوصول إلى مستوى معين من الدخل القومي يسمح بالقضاء على البطالة.

يتأثر المضاعف بمقدار الميل الحدي للاستهلاك فكلما زاد هذا المقدار تعاظم أثر المضاعف وتستطيع الدولة من خلال تعديل الضرائب المباشرة أن تؤثر في حجم المضاعف فعلى سبيل المثال يزيد خفض ضريبة الدخل من مقدار الدخل الإضافي الممكن إنفاقه على شراء سلع وخدمات إضافية وتتحكم

عدة عوامل في تأثير هذا المضاعف منها الميل إلى شراء ما يستورد من خارج البلد فإذا ما تم إنفاق جزء من الدخل الإضافي على الواردات فإن هذا النوع من الطلب لن ينعكس على الإنتاج المصنع محلياً إنفاقاً إضافياً كما يتطلب عمل المضاعف وجود طاقة احتياطية في الاقتصاد يمكن من خلالها زيادة حجم الإنتاج وإذا لم يكن العرض مرناً يصبح من غير الممكن الحصول على تأثير تام للمضاعف لأن الزيادة في الطلب الكلي ستقود إلى زيادة في الأسعار بدلاً من الزيادة الكلية في الناتج القومي الحقيقي.

ولتبسيط الأمور أكثر نفترض أنه حصلت زيادة في الاستثمارات الخاصة بمقدار معين فإن هذه الزيادة سوف تحدث مجموعة من ردود الأفعال فشراء السلع الاستثمارية من آلات وتجهيزات ومواد أولية سينتج عنها زيادة في دخول منتجي وموردي هذه المواد وإذا ما قام المنتجون بإنفاق ثلاثة أخماس الزيادة الإضافية مثلاً الحاصلة في دخولهم فإن ذلك سيزيد من حجم الدخل الكلي الناجم عن الاستثمار الأولي وتستمر موجة الزيادات في الدخل مادام المنتجون ومقدمو الخدمات سيستفيدون من تلك الزيادة بفعل الترابط بين سلاسل الأعمال والتوريدات بشرط استمرار وجود ميل حدي كبير للاستهلاك أي طلب استهلاكي فعَّال.

فعلى سبيل المثال وعلى مبدأ (وبالأضداد تُعرف الأشياء) فيمكن التعرف على أثر المضاعف الاستثماري عبر الآلية التالية: حيث أن الإنفاق الاستثماري سواءً الخاص أو العام أو الحكومي أو الأهلي هو عادة موضوع تحولات كبيرة وغير قابلة للتنبؤ فإذا انخفضت ثقة أصحاب الأعمال والمستثمرين فإن الإنفاق الاستثماري سيتدنى أو قد يتوقف وسيؤدي ذلك إلى خفض دخول العاملين وبالتالي إلى خفض إنفاقهم الاستهلاكي مما يؤدي

بالضرورة إلى تدني مستويات التشغيل ولانخفاض دخول العاملين في مجال إنتاج السلع والخدمات ويؤدي ذلك كله إلى انخفاض في الدخل الكلي والإنتاج بمقدار أكبر من الانخفاض الذي حصل أصلاً في الإنفاق الاستثماري وهذا الربط بين الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الحكومي أو الصادرات من جهة إلى الدخل أو إلى إنفاق المستهلك ثم على الدخل هو ما اصطلح على تسميته بأثر المضاعف إن معرفة تلك التأثيرات تساعد على فهم عدم قدرة اقتصاد ما على التعافي على نحو سريع في حالة انخفاض الإنفاق الاستثماري إذ أن هذا الانخفاض سيصاحبه انخفاض في الطلب الاستهلاكي وفي حال حصول ذلك ستتزعزع ثقة أصحاب الأعمال بالمستقبل وهو أمر ليس بالسهل استرجاعه.

وعلى نسق مضاعف الاستثمار هناك مضاعف التجارة الخارجية الذي يقيس الزيادة في الناتج المحلي الناجم عن الزيادة في الصادرات. وكذلك الحال في مضاعف الإنفاق الحكومي الذي يقيس زيادة الدخل الكلي الناجم عن إنفاق حكومي بالمرافق العامة أو البنية التحتية مثلاً. ما يمكن قوله في النهاية أن أي تحسن في بيئة العمل الاقتصادي مع وجود فرص استثمارية واعدة وذات جدوى ستؤدي في سورية إلى حدوث استثمارات إضافية ستقود إلى سلسلة من الزيادات ستطال جميع أركان العمل الاقتصادي وستؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي والفردي وتحسن سريع في مستويات المعيشة وخلق فرص العمل وهذا ما تحتاج إليه اليوم بشكل كبير.

أخبار اقتصادية قصيرة:

1 – هواوي تسجل أكبر تراجع في مبيعاتها ربع السنوية منذ الحظر الأمريكي

نشر في : أغسطس 8, 2021

سجلت شركة الإلكترونيات ومعدات الاتصالات الصينية هواوي تكنولوجيز خلال الربع الثاني من العام الحالي أكبر تراجع ربع سنوي لمبيعاتها منذ الحظر الأمريكي عليها في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب.

وأشارت وكالة بلومبرج للأنباء .إلى أن الشركة الموجود مقرها في مدينة شينشن الصينية سجلت تراجعا في مبيعاتها خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 38% سنويا إلى 2ر168 مليار يوان (26 مليار دولار).

في الوقت نفسه بلغت مبيعات شركة هواوي خلال النصف الأول من العام الحالي بقيمة 4ر320 مليار يوان وحققت هامش أرباح قدره 8ر9% .وهو ما يعني تحقيق أرباح صافية بقيمة 4ر31 مليار يوان. وبلغت أرباحها خلال الربع الثاني من العام الحالي 5ر14 مليار يوان.

وقال إريك شو رئيس مجلس إدارة الشركة بالتناوب اليوم الجمعة "هذه أوقات صعبة... هدفنا هو البقاء وأن نحقق ذلك بصورة مستدامة. ورغم تراجع إيرادات أنشطتنا الاستهلاكية بسبب عوامل خارجية، نحن واثقون من استمرار النمو المطرد لقطاعات معدات الشبكات والخدمات المؤسسية."

صحيفة رأي اليوم الألكترونية

https://greatmiddleeastgate.com/?p=108642

2 – الأولوية التي لا تقبل المساومة في سورية..ضبط حجم الاستيراد ليستقر سعر الصرف

الخبير السوري: 2021/08/12

الأولوية التي لا تقبل المساومة في سورية..ضبط حجم الاستيراد ليستقر سعر الصرف

أوضح معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، بسام حيدر، أن:

–تقنين المستوردات ليس وليد الفترة الحالية وإنما هناك ترشيد للاستيراد منذ عام 2013 يطبق على السلع التي لا تنتج محلياً وبالتالي السلعة الممنوع استيرادها يوجد منها إنتاج محلي كافي.

–السلع المسموح استيرادها ولا يوجد عليها تقنين هي المواد الأساسية التي لا تنتج محلياً مثل الرز والسكر والشاي والقمح والطحين والسردين والأعلاف والأدوية ومازال منح رخص الاستيراد فيها يومي لكل من يطلب هذه الاجازات.

–هناك منع استيراد للمواد الكمالية ولم يتم استيرادها خلال فترة الترشيد وبالتالي ليس هناك شيء جديد للتقنين للمواد الأساسية.

–ما يهم وزارة الاقتصاد هو ضبط حجم المستوردات حتى يستقر سعر الصرف والمحافظة عليه لأن ارتفاعه يؤثر على جميع مناحي الحياة.

–يتم مناقشة الاستيراد مع الوزارات المعنية من وزارة الصناعة والزراعة والتجارة الداخلية والمصرف المركزي، وغرف التجارة والصناعة ممثلة في كافة الاجتماعات المتعلقة بما يمس الحياة الاقتصادية حيث تتم دعوتهم لاجتماعات اتخاذ القرارات.

–عندما تكون هناك بعض الدول لديها ميزات نسبية تتيح لها إنتاج سلعة بسعر منخفض عن دول أخرى هذا لا يعني استيراد تلك السلع وإغلاق المعامل المحلية المماثلة التي تحوي آلاف العمال الذين قدموا المنفعة لسورية طيلة فترة الحرب والحصار.

–هناك عجز بالميزان التجاري نسعى قدر الإمكان لأن يصل إلى مرحلة قريبة من التوازن الإيجابي ولاسيما أنه مامن سلعة أساسية مهمة للمواطنين أجرينا عليها تقنين أو تقييد.

ميلودي إف أم http://syrianexpert.net/?p=59163

3 – زهير تغلبي

هل يكفي ان نصدر قانونا لتشجيع الاستثمار حتى تتهافت علينا طلبات المستثمرين من الداخل والخارج ؟؟

سبق ان حضرت عندما كنت مديرا لمكتب الاستثمار وكان ذلك بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ مؤتمرا عن الاستثمار تم تنظيمه من قبل البنك الدولي في واشنطن دي سي وحضره ممثلون من مختلف دول العالم وتم خلاله توزيع استبيان لمعرفة رأي الحاضرين في أهم عامل من عوامل مناخ الاستثمار الايجابي فكان هنالك شبه اجماع على مبدأ استقرار القوانين والانظمة ، طبعا هنالك العديد من العوامل الاخرى والتي تتعلق بسهولة اجراء العمليات المصرفية وسهولة ووضوح تعليمات وعمليات الاستيراد والتصدير واستقرار سعر الصرف وسهولة التحويل من العملة المحلية للعملات الاجنبية وسهولة الحصول على التراخيص سواء لبناء المنشآت والمعامل او لمباشرة الانتاج والعمل وتوفر اليد العاملة المؤهلة

والمدربة والاعفاءات الضريبية وتوفر حوامل الطاقة وانخفاض اسعارها بالمقارنة مع الدول الاخرى والمدن والمناطق الصناعية وهذا غيض من فيض، فهل يتوفر لدينا مناخ ايجابي للاستثمار ؟؟ سؤال اضعه برسم الاقتصاديين والمعنيين برسم سياسة البلد الاقتصادية.

4 – جامعة دمشق تكشف سبب قرار " البيان التفصيلي من الهجرة والجوازات" لطلاب التخرج ؟

الخبير السوري:

أصدرت رئاسة جامعة دمشق قراراً بعدم منح كشف علامات أو مصدقة تخرج لطلاب سنة التخرج في كليات (الآداب والعلوم الإنسانية – الاقتصاد – التربية – الحقوق – الشريعة – العلوم السياسية في جامعة دمشق وفروعها) إلا بعد حصولهم على بيان تفصيلي من الهجرة والجوازات توضح فيه حركة القدوم والمغادرة.

وفي تصريح لـ "الوطن اون لاين" بيّن نائب رئيس جامعة دمشق الدكتور صبحي البحري أن القرار صدر بعد ضبط حالات انتحال شخصية في الامتحانات لطلاب أو أشخاص يقدمون امتحاناتهم عن طلاب آخرين متواجدين خارج القطر.

وأضاف أن الجامعة لا علاقة لها بمن غادر أو لم يغادر خارج أوقات الامتحانات.

وأشار إلى أن القرار يشمل الكليات النظرية التي لا تتطلب دواماً عملياً كما الكليات التطبيقية التي تتخذ إجراءات بحق الطلاب غير الملتزمين بالدوام.

كما نوّه باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق مخالفات انتحال الشخصية حيث يتم فصل الطالب وإحالته إلى القضاء.

http://syrianexpert.net/?p=60232

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***